جُهُودُ اِبْنِ الأَثِيرِ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ
الـمَـثَلُ السّائِرُ في أَدَبِ الكَاتِبِ والشّاعِرِ نَمُوذَجًا

إعداد

د/ رَحْمَة أَحمَد عَبدُهُ آل أَحمَد

أُسْتَاذُ التَّفْسِيرِ وَعُلُومِ القُرْآنِ المُسَاعِدُ- بِالكُلِّيَّةِ التَّطْبِيقِيَّةِ بمَحَايِلِ عَسِيرٍ

جامِعَةُ المَلِكِ خَالِدٍ- المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

من ٢٥١ إلى ٣٠٠

Ibn Al-Atheer’s Efforts In Interpreting The Holy Qur’an, The Book Of Proverbs In The Literature Of The Writer And Critic As A Model.

Prepared by
Dr. Rahma Ahmed Abdo Al-Ahmad
Assistant Professor of Interpretation and Qur'anic Sciences, Applied College, Mahayil Asir
King Khalid University, Kingdom of Saudi Arabia

جُهُودُ اِبْنِ الأَثِيرِ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ
المَثَلُ السَّائِرُ في أَدَبِ الكَاتِبِ والشَّاعِرِ نَمُوذَجًا

رَحْمَة أَحمَد عَبدُهُ آل أَحمَد
قسم التَّفْسِيرِ وَعُلُومِ القُرْآنِ ،الكُلِّيَّةِ التَّطْبِيقِيَّةِ بمَحَايِلِ عَسِيرٍ،جامِعَةُ المَلِكِ خَالِدٍ، المَمْلَكَةُ العَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ.
البريد الالكتروني:rabdoh@kku.edu.sa

مُلَخَّصٌ:

عُنْوَانُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ:" جُهُودُ اِبْنِ الأَثِيرِ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَرِيمِ: كِتَابُ المَثَلِ السَّائِرِ في أَدَبِ الكَاتِبِ والشَّاعِرِ نَمُوذَجًا"، وَهِيَ إِحْدَى الدِّرَاسَاتِ الَّتِي تَنْتَمِي إِلَى حَقْلِ الدِّرَاسَاتِ التَّفْسِيرِيَّةِ القُرْآنِيَّةِ، أُحَاوِلُ فيها تَتَبُّعَ الأَقْوَالِ التَّفْسِيرِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ في القِسْمِ الأَوَّلِ مِنَ الكِتَابِ؛ إِذْ إِنَّ حَصْرَ تِلْكَ الأَقْوَالِ التَّفْسِيرِيَّةِ وتَحْلِيلَها، يُمَثِّلَانِ إِضَافَةً لِلمَكْتَبَةِ التَّفْسِيرِيَّةِ القُرْآنِيَّةِ؛ لَا تَقِلُّ أَهَمِّيَّةً عَنْ أَقْوَالِ المُفَسِّرِينَ الَّتِي وَرَدَتْ في كُتُبِ التَّفَاسِيرِ الأُخْرَى، بالإِضَافَةِ إِلَى المَكَانَةِ العِلْمِيَّةِ المَرمُوقَةِ الَّتِي اُشتُهِرَ بِهَا بَينَ مُعَاصِرِيهِ؛ بِوَصْفِهِ أَحَدَ العُلَمَاءِ الذينَ اِمتَلَكُوا نَاصِيَةَ اللُّغَةِ وفُنُونِ القَولِ، وَسَأَستَنْبِطُ الأُسُسَ التَّنْظِيرِيَّةَ لِلأَقْوَالِ التَّفْسِيرِيَّةِ الَّتِي ذَكَرَها اِبْنُ الأَثِيرِ في كِتَابِهِ، ثمَّ أَحْصُرُها. ومِنْ ثمَّ؛ يُمكِنُني اِسْتِكْشَافُ الرَّوَافِدِ المُتَنَوِّعَةِ الَّتِي اِستَمَدَّ منها تِلْكَ الأَقْوَالَ، ثُمَّ أُحلِّلُها، وأُصَنِّفُها في ضَوْءِ قَوَاعِدِ التَّفْسِيرِ ومَدَارِسِهِ المُتَنَوِّعَةِ؛ لِذَا فَالمَنْهَجُ الإِسْتِقْرَائِيُّ التَّحْلِيلِيُّ هُوَ الأَمْثَلُ في هذِهِ الدِّرَاسَةِ.

الكَلِمَاتُ المِفْتَاحِيَّةُ: التَّفْسِيرُ؛ القُرْآن الكَرِيمُ؛ اِبْنُ الأَثِيرِ؛ المَثَلُ السَّائِرُ.

Ibn Al-Atheer's Efforts In Interpreting The Holy Qur'an, The Book Of Proverbs In The Literature Of The Writer And Critic As A Model.

Rahma Ahmad Abduh Al Ahmad
Department Of Interpretation And Qur'anic Sciences, Applied College In Mahayil Asir, King Khalid University, Saudi Arabia.
Email: rabdoh@kku.edu.sa

Abstract:

This study is entitled: Ibn al-Atheer's efforts in interpreting the Holy Qur'an, "The Book of Proverbs in the Literature of the Writer and Critic as a Model." It is one of the studies that belong to the field of interpretive studies, in which the researcher attempts to trace the interpretive sayings of Ibn al-Atheer that were mentioned in this book. The inventory and analysis of these opinions represents an addition to the Qur'anic interpretive library, given the prestigious scholarly status for which Ibn al-Atheer was famous among his contemporaries, on the one hand, as one of the scholars who possessed the mastery of language and the arts of speech, In addition, these explanatory statements in their entirety are no less important than the statements of the commentators that were mentioned in the books of interpretations preceding Ibn al-Atheer, or those interpretations subsequent to him. Hence, this study derives its importance. The researcher will follow those explanatory sayings of Ibn al-Atheer in this book, which is full of interpretations of many verses of the Holy Quran, then explore the various tributaries from which Ibn al-Atheer derived those explanatory sayings, then analyze those explanatory sayings and classify them in light of the rules of interpretation and its various schools; Hence, the inductive and analytical approach will be the ideal approach in reviewing and analyzing these explanatory statements.

keywords: Interpretation; The Holy Qur'an; Ibn Al-Atheer; The Book Of The Walking Proverb.

المُقَدِّمَة

الحَمْدُ للهِ وكَفَى، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ عَلَى نَبيِّهِ المُصْطَفَى، أَمَّا بَعْدُ:

فَالبَاحِثَ في عِلْمِ التَّفْسِيرِ، يُحَاوِلُ أَنْ يَسْتَكْشِفَ الرَّوَافِدَ الَّتِي اِستَمَدَّ منها المُفَسِّرونَ أَقْوَالَهم؛ بُغيةَ الوُصُولِ إِلَى إِضَاءَاتٍ حَولَ الآيَاتِ القُرْآنيَّةِ، تِلْكَ الإِضَاءَاتُ مِنْ شَأْنِهَا تَذَوُّقُ جَمَالِيَّاتِ آيَاتِ القُرْآن، والوُقُوفُ عِندَ أَسْرَارِها، وتُعَدُّ كُتُبُ التَّفَاسِيرِ العِمَادَ الرَّئيسَ للبَاحِثينَ والرَّاغبينَ في تَدبُّرِ مَعَانِي الآيَاتِ القُرْآنيَّةِ وفهمِ مَعَانِيهَا، ولَكِنْ هَلْ كَانَتْ كتُبُ التَّفَاسِيرِ وَحْدَها هِيَ المَعِينَ الذي يَسْتَقِي مِنهُ الدَّارِسُونَ جَمَالِيَّاتِ آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ؟ وَهَلْ مِنَ المُمْكِنِ أَنْ تَتَضَمَّنَ كُتُبُ التُّرَاثِ الأَدَبِيِّ والنَّقْدِيِّ وَقَفَاتٍ تَفْسِيريَّةً، يُمْكِنُ أنْ يُستخرَجَ مِنهَا تَفْسِيرٌ قُرْآنِيٌّ كامِلُ الأَرْكَانَ، لَا يَقِلُّ أَهَمِّيَّةً عَنْ كُتُبِ التَّفَاسِيرِ الصَّرِيحَةِ ؟ وما الأَدِلَّةُ الَّتِي تُبَرْهِنُ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ ؟

هَذِهِ التَّسَاؤُلَاتُ، وغَيرُها، أَثَارَتها في ذِهنِي مَقَالَةٌ مَوسُومَةٌ بـ "جَمَالِيَّاتِ المُفْرَدَةِ القُرْآنِيَّةِ عِندَ اِبْنِ الأَثِيرِ"[١]؛ حَيْثُ دَارَتْ هَذِهِ المَقَالَةُ حَولَ فِكْرةِ الوُقُوفِ عِنْدَ الأَبْعَادِ الجَمَالِيّةِ لبعْضِ المُفْرَدَاتِ في آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، تَعرَّضَ لها اِبْنُ الأَثِيرِ في كِتَابِهِ "المَثَل السَّائِر في أَدَبِ الكَاتِبِ والشَّاعِرِ"[٢].

يُعَدُّ الكِتَابُ مِنْ أَهَمِّ كُتُبِ التُّرَاث النَّقْدِيّ، وعُلُومِ القُرْآنِ أَيضًا، والحَقِيقَةُ أَنَّ المَقَالَةَ أَحَالتْنِي إِلَى الكِتَابِ نَفْسِهِ، وقَدْ قَسَّمَهُ صَاحِبُهُ قِسْمَينِ كَبِيرينِ؛ فَوَجَدْتُ أَنَّ لَهُ بَصَمَاتٍ تَفْسِيريّةً كَثِيرةً، لا يتَّسِعُ لَهَا بَحْثٌ وَاحِدٌ، إِنَّما قَدْ يَكُونُ هَذَا البَحْثُ نَوَاةً لمَشْرُوعٍ بَحثيٍّ أَكبرَ، يَسْتَقْصِي فِيهِ البَاحِثونَ تِلْكَ الأَقْوَالَ التَّفْسِيريَّةَ لِابْنِ الأَثِيرِ، لَيسَ فِي كِتَابِ المَثَلِ السَّائِرِ فَحَسْبُ، بَلْ في ثَنَايَا مُؤَلَّفَاتِهِ كُلِّهَا؛ إِذْ إِنَّ لَهُ إِحَالَاتٍ في كِتَابِ المَثَلِ السَّائِرِ، أَحَالَ فِيهَا القَارِئَ إِلَى مُؤَلَّفَاتٍ أُخْرَى لَهُ؛ ممَّا يُؤَكِّدُ إِمكَانِيّةَ جَمْعِ كِتَابٍ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ لِابْنِ الأَثِيرِ، يُمْكِنُ أَنْ يُثْرِيَ المَكْتَبَةَ التَّفْسِيريَّةَ القُرْآنيَّةَ، لَا يَقِلُّ أَهَمِّيَّةً عَنْ نَظَائِرِهِ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ.

---

١ – عيسى العاكوب، "جمالية المفردة القُرْآنِيَّة عند ابن الأثير"،(*منشورات مجلة التراث العربي*، العدد (٤٤)، ١/يوليو ١٩٩١م)، ٣٧.

٢ – ابن الأثير،" المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر". تحقيق أحمد الحوفي، بدوي طبانة (القاهرة، دار نهضة مصر، د.ت).

ومن ثمَّ؛ فَتَتَمَثَّلُ أهدافَ الدِّرَاسَةِ الحَالِيَةِ في عِدَّةِ نِقَاطٍ؛ مِنهَا: حَصْرُ الأَقْوَالِ التَّفْسِيرِيَّةِ لِابْنِ الأَثِيرِ في القِسْمِ الأَوَّلِ من كِتَابِهِ المَثَل السَّائِر، ثمَّ تَوجِيهُهَا[1]، واستِنْباطُ الأُسَسِ التَّنْظِيرِيَّةِ الَّتِي أَسَّسَتْ لهَذِهِ التَّوجِيهَاتِ التَّفْسِيرِيَّةِ، والوُقُوفُ عِندَ الرَّوَافِدِ الَّتِي اُستُمِدَّتْ منها هَذِهِ الأَقْوَالُ التَّفْسِيرِيَّةُ.

تَتَمَثَّلُ أَهَمِّيَّةُ الدِّرَاسَةِ في عِدَّةِ نِقَاطٍ؛ مِنْها: تَوجِيهُ أَنْظَارِ البَاحِثِينَ إِلَى التُّرَاثِ النَّقْدِيِّ؛ مِنْ شَأَنها أَنْ تُسْهِمَ في بيَانِ مَعَانِي القُرْآنِ، ومَعْرِفَةِ الأُصُولِ الَّتِي اِنْطَلَقُوا مِنهَا في الوَقَفَاتِ التَّفْسِيرِيَّةِ، وتَوجِيهِ الأَقْوَالِ التَّفْسِيرِيَّةِ لَهُم، خَاصَّةً إِذَا كَانَتْ فِي تَفْسِيرِ الآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ.

- مِهَادٌ تَنْظِيرِيٌّ

- مُصْطَلَحَاتُ الدِّرَاسَةِ وقَضَايَاهَا التَّنْظِيرِيَّةُ:

في سَبِيلِ تَحديدِ المَعَالِمِ، وتَرْسِيخِ المَفَاهِيمِ، بَعِيدًا عَنِ التَّكْرَارِ الذي لاطَائلَ مِنْ وَرَائِهِ؛ يَجبُ إِلقَاءُ الضّوءِ عَلَى المُصْطَلَحَاتِ المُقْتَرِنَةِ بمَوضُوعِ الدِّرَاسَةِ، وفي مُقَدِّمَتِها مُصْطَلَحُ (التَّفْسِيرِ)؛ بِوَصْفِهِ مُرْتَبِطًا بطَبِيعَةِ التَّفْسِيرِ الذي رَصَدْتُهُ في كِتَابِ المَثَل السّائِر؛ إِذْ يُعدُّ في هَذَا الكِتَاب تَفْسِيرًا تَحْلِيلِيًّا لآيَات القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ في ضَوءِ المُعْطَيَاتِ التَّنْظِيرِيَّةِ لمَفْهُومِ التَّفْسِيرِ التَّحْلِيلِيِّ؛ ومِنْ ثَمَّ نَقِفُ عِندَ مُصْطَلَحِ (التَّفْسِيرِ التَّحْلِيلِيِّ).

- مُصْطَلَحُ (التَّفْسِيرِ التَّحْلِيلِيِّ) :

يَتَكَوَّنُ مُصْطَلَحُ (التَّفْسِيرِ التَّحْلِيلِيّ) مِنْ لَفْظَتَينِ هُما: التَّفْسِيرُ، والتَّحْلِيلُ، وَلَعَلَّ أَقْرَبهما إِلَى ذِهْنِ المُتَلَقِّي، وأَكْثَرَهُما رُسُوخًا لَفْظَةُ (التَّفْسِيرِ)؛ لِكَونِهَا تُشِيرُ إِلى عِلْمٍ مُتأَصِّلِ الجُذُورِ "يَبْحَثُ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِأَلْفَاظِ القُرْآنِ، ومَدْلُولَاتِها، وأَحْكَامِهَا الإِفْرَادِيَّةِ والتَّرْكِيبِيَّةِ، ومَعَانِيهَا الَّتِي تُحمِلُ عَلَيها حَالةُ التَّرْكِيبِ،

---

١ – نعني بمصطلح التَّوجيه ما حدَّده الدهلويّ بأنَّه كيفيَّةُ تيسيرِ الشَّارح لكلِّ صُعوبةٍ، أو غمُوضٍ لآي الذّكر الحكيم.– يُرَاجَعُ، الدَّهلويّ،" الفوز الكبير في أصول التفسير"،(ط٢، القاهرة: دار الصحوة،١٤٠٧هـ): ١٨٦. أو ما حدَّدهُ الطَّيَّارُ: "شرح لفهم السَّلف للآية، وكيف قالوا فيها ". يُرَاجَعُ، مساعد الطَّيَّار، "فصول في أصول التفسير"، (ط٢، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ): ١١٤.

وَتَتِمَّاتٍ لذَلِكَ"[١]. وقَدْ بيَّنَ أَبُو حيَّانَ مَقَاصِدَهُ مِنْ هَذَا التَّعْرِيفِ؛ حَيْثُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ المَقْصُودَ بِقَولِهِ: (يَبْحَثُ عن كَيْفِيَّةِ النّطْقِ) عِلمُ القِرَاءَاتِ، وبِقَولِهِ: مَدْلُولَاتها) عِلْمُ اللُّغَةِ والغَرِيبِ، وبِقَولِهِ:(أَحْكَامُها الإِفْرَادِيَّةُ والتَّرْكِيبِيَّةُ) عُلُومُ التَّصْرِيفِ والإِعْرَابِ؛ والنّحْوِ، والبَلَاغَةِ بفُروعِها، وبِقَولِهِ:(مَعَانِيها الَّتِي تُحمَلُ عَلَيها حَالَةُ التَّرْكِيبِ) المَجَازُ، وبِقَولِهِ:(وَتَتِمَّاتٍ لذَلِكَ) النّسْخُ وأَسْبَابُ النّزُولِ وَغَيرُها.

وَقَدْ آثَرتُ البَدْءَ بِتَعْرِيفِ أَبِي حَيَّانَ؛ لِكَونِهِ الأَقْرَبَ إِلَى طَبِيعَةِ ما قدَّمهُ اِبْنُ الأَثِيرِ في كِتَابِهِ؛ بِوَصْفِهِ كِتَابا بلَاغِيًّا نَقْدِيًّا في المَقَامِ الأَوَّلِ؛ فَكَانَ وُقُوفُهُ عِندَ الآيَاتِ القُرْآنيَّةِ مُنْصَبًّا حَولَ تِلْكَ الأَبْعَاد، بالإِضَافَةِ إِلى عِنَايتِهِ بِالبُعْدِ المَجَازِيّ، وما أَفْرَدَهُ لَهُ مِنَ القَولِ.

ومِنَ التَّعْرِيفَاتِ الَّتِي تَكشِفُ طَبِيعَةَ الجُهُودِ التَّفْسِيرِيَّةِ الَّتِي قدَّمها اِبْنُ الأَثِيرِ في كِتَابِهِ، ما ذكرَهُ الزَّرْكَشِيُّ حولَ علْمِ التَّفْسِيرِ بِقَولِهِ هُو: "عِلْمٌ يُعرَفُ بِهِ فَهْمُ كِتَاب اللهِ المنزَّلِ عَلَى نَبِيّهِ مُحمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، وبيَانِ مَعَانِيهِ، واِسْتِخْرَاج أَحْكَامِهِ وحِكَمِهِ"[٢]. وسَنَكشِفُ كَيفَ اِرتكَزَ اِبْنُ الأَثِيرِ عَلَى فهْمِ كِتَابِ اللهِ وبيَانِ مَعَانِيهِ، واِسْتِخْرَاج أَحْكَامِه وحِكَمِه.

وتَجدُرُ الإِشَارَةُ إِلى تَعَدُّدِ تَعْرِيفَاتِ التَّفْسِيرِ، خَاصَّةً في مُقَدِّماتِ كُتبِ التَّفَاسِيرِ، والدِّرَاسَاتِ التَّفْسِيرِيَّةِ الحَدِيثَةِ؛ ومِنْ ثَمَّ؛ سَتَكتَفِي الدِّرَاسَةُ الحَالِيَةُ بِذِكْرِ هَذَينِ التَّعْرِيفَينِ؛ بِوَصْفِهِمَا الأَقْرَبَ إِلَى طَبِيعَةِ ما قَدَّمَهُ اِبْنُ الأَثِيرِ في كِتَاب المَثَلِ السَّائِرِ في أَدَبِ الكَاتِبِ والشَّاعِرِ[٣].

مُصْطَلَحُ (التَّحْلِيلِيّ): يُشِيرُ إِلَى أُسْلُوبٍ يَسْتَخْدِمُ المُؤَلِّفُ لبيَانِ كُلِّ ما يَتَعَلَّقُ بالآيَةِ القُرْآنيَّةِ، أو أَجزائِهَا، مُسْتفِيدًا مِنَ العُلُومِ الَّتِي لَهَا عَلَاقَةٌ

---

١ – أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يُوسفَ: "البحر المحيط"، تحقيقُ عادل عبد الموجود(ط١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٩٩٣م):١/١٢١.

٢ – بدر الدّين الزركَشيّ :البرهان في علوم القرآن، تحقيق : أبو الفضل إبراهيم،(بيروت، دار الفكر، ١٩٨٠م): ١/ ١٣.

٣ – لِلمَزيدِ، يُرَاجَعُ، ابن عاشور: التَّحرير والتَّنوير: ١١/١. والذهبي، التفسير والمفسّرون: ١٥/١، أحمد الخطيب، مفاتيح التفسير،ط١،(الرياض: دار التّدمرية،٢٠١٠م):٣٢٤/١.

بالتَّفْسِيرِ، كَمَا أنَّ الشَّرحَ والتَّوضِيحَ للآيَةِ وأَجْزائِهَا، يَجِبُ ألَّا يَتَجَاوَزَ إلَى العُلُومِ الَّتِي لا عَلَاقَةَ لها بالتَّفْسِيرِ، كالفلْسَفَةِ والمَنْطِقِ والعُلُومِ التَّطبيقيَّةِ؛ كَي لا يَخرجَ التَّفْسِيرُ عَنْ غَايَتِه[١].

ومن ثَمَّ؛ فالتَّفْسِيرُ التَّحْلِيلِيُّ يَكُونُ لآيةٍ وَاحِدةٍ، أَو لجزْءٍ منْها، ولا يَلْتزِمُ صَاحِبُهُ بتَرتِيبِ الآيَاتِ في المُصْحَفِ، ويَتَنَاوَلُ الآيةَ الوَاحِدَةَ في أَكْثَرَ منْ مَوضِعٍ، وَفقًا لِلْغَرَضِ الَّذي يَتَحدَّثُ عنهُ؛ هُنَا تَتَّضِحُ قيمَةُ الدِّرَاسَاتِ المُعَاصِرَةِ عامَّةً، والدِّرَاسَةِ الحَالِيَةِ خَاصَّةً؛ إذْ إنَّ طَبِيعَةَ عَمَلِنَا في الدِّرَاسَةِ الحَالِيَةِ تَتَطَلَّبُ تتبُّعَ الأَقْوَالِ التَّفْسِيريَّةِ لِابْنِ الأَثِيرِ عَلَى امْتِدَادِ القِسْمِ الأَوَّلِ منْ الكِتَابِ وإبْرَازِها، ووَضْعِها في بَوتقَةٍ وَاحِدةٍ؛ ممَّا يُعَدُّ نَوَاةً لمَشْرُوعٍ تَفْسِيريٍّ كَامِلٍ، يَهدُفُ إلى تتبُّعِ الأَقْوَالِ التَّفْسِيريَّةِ في مُجْمَلِ مُؤَلَّفَاتِه، وتَخْرِيجِها في ثوبٍ تَفْسِيريٍّ جَدِيدٍ، يَجمعُ شَتَاتَ تِلْكَ الوَمَضَاتِ التَّفْسِيريَّةِ بينَ دفَّتي مجلَّدٍ وَاحِد؛ إثراءً للمَكْتَبَةِ التَّفْسِيريَّةِ القُرْآنيَّة[٢].

السُّؤالُ الذي يَطْرحُ ذَاتَهُ الآنَ: ما الضَّوابِطُ والقَوَاعِدُ اللَّازمةُ للتَّفْسِيرِ التَّحْلِيلِيِّ؟ وَهَلْ تَوافَرَتْ فِيمَا أَورَدَهُ ابْنُ الأَثِيرِ من أَقْوَالٍ تَفْسِيريَّةٍ في الكِتَابِ؟ تَكْمُنُ إجَابَةُ التَّسَاؤُلِين في نُقْطَتَين:

- الأُوْلَى: لا تَقْتَصِرُ الضَّوابِطُ والقَوَاعِدُ عَلَى التَّفْسِيرِ التَّحْلِيلِيِّ فَحَسْبُ، بَلْ هِيَ ضَوَابِطُ وشُرُوطٌ لَازِمَةٌ للتَفْسِيرِ عَامَّةً، وللتَّحْلِيلِيّ خَاصَّةً؛ بِوَصْفِهِ تَفْسِيرًا لَا يَتَقَيَّدُ فِيهِ المُفَسِّرُ بمَوضِعِ الآيةِ المَذْكُورَةِ، بلْ يتَطرَّقُ إلَى ما يَرتبطُ بها مِن آيَاتٍ أُخْرَى، أَو أَحَادِيثَ نَبَوِيَّةٍ، أَو شِعْرٍ فَصِيحٍ، أَو أَقْوَالٍ مَأْثُورَةٍ، ويَدمِجُ المُفَسِّرُ بينَها جَمِيعًا بينَ يَدَي المُتَلَقِّي.

---

١ - يُرَاجَعُ، العباس الحازميّ: التفسير التَحْلِيلِيّ "مفهومه، وضوابطه، وعناصره، ومصادره" مع دراسة تطبيقية عَلَى سورة الفاتحة، *(مجلة كلية الدِّرَاسَات الإسلامية والعربية للبنات*، الإسكندرية، الأزهر، مج ٢٩، ع ٤، ٢٠١٣م، ص ٥٥٢.

٢ - لِلمَزِيدِ:يُرَاجَعُ، صبري المتولي: التفسير التَحْلِيلِيّ للقرآن الكريم "الأصول النّظرية والدِّراسة التطبيقية عَلَى سورة النّساءِ"(القاهرة: زهراء الشرق، ٢٠٠٩م):١٣. ويُرَاجَعُ، هاشم المشهدانيّ: التفسير التَحْلِيلِيّ" تعريفه وخطواته العملية، *مجلة مداد الآداب*، الجامعة العراقية، كلية الآداب، عدد ٣، ص ٢، وعبد الله حامد: التفسير التَحْلِيلِيّ "دراسة تَحْلِيلِيَّة لقوله تعالى ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴿٥٣﴾ ﴾ *مجلة كلية أصول* الدين، الأزهر، الزقازيق، ع ٢٣،(٢٠١١م) : ٣٢١.

ومقدِ اجتَهَدَ عُلَمَاءُ التَّفْسِيرِ في إرْسَاءِ الضَّوابِطِ والقَوَاعِدِ، التي نُجْمِلُها هُنَا؛ ومنها: أنْ يُفسّرُ القُرْآنُ بالقُرْآنِ؛ فَيُبَيّنُ مَا وَرَدَ إجمالًا في مَوضِعٍ بما تَمَّ تَفْسِيرهُ في مَوضِعٍ آخَرَ، وأَنْ يُفَسَّرَ القُرْآنُ بالسُّنَّةِ النَبوِيَّةِ؛ بِوَصْفِها شارحَةً للقُرآنِ، مُبيِّنَةً لأَلْفَاظِهِ، وبأَقْوَالِ الصَّحابَةِ والتَّابعينَ، دُونَ الاقتِصَارِ عَلَى القَولِ بالرَّأيِ، وتجنُّب نَقْلِ الضَّعيفِ، ومُرَاعَاة عَدَمِ الاستِطْرادِ، وتَشعُّبِ الآراءِ والأَقْوَالِ، وتجنُّبِ شَحْنِ التَّفْسِيرِ بعِلَلِ النَّحْوِ وتفْصِيلَاتِ المَسَائلِ الفِقْهيَّةِ والأُصُولِيَّةِ، والرَّدِّ عَلَى المُخَالِفِينَ[١].

- الثَّانيَةُ: أَلزَمَ اِبْنُ الأَثِيرِ نَفْسَهُ بتِلْكَ الضَّوابطِ والقَوَاعِدِ، ولَيسَ هَذَا افتراضًا نَظَرِيًّا، بلْ حُكْمًا صَدَرَ في ضَوءِ النَّمَاذِجِ المَدْرُوسَةِ في هَذِهِ الدِّرَاسَةِ؛ لأَنَّ اللَّافتَ للنَّظَرِ أَنَّهُ كَمَا شَغَلَتْهُ مَسأَلَةُ الخَطَأِ والصَّوابِ، شَغَلَتْهُ مَسْأَلَةُ الجيِّد والرَّديء؛؛ بِوَصْفِها المَسْأَلَةَ الَّتِي شَغَلَتِ النَّاقِدَ أو الشَّاعرِ[٢].
- اِبْنُ الأَثِيرِ ومَكَانتُهُ العِلْمِيَّةُ:

اِبْنُ الأَثِيرِ[٣]:هُوَ أَبُو الفَتْحِ نَصرُ اللهِ مُحمَّدُ بن عبد الكريمِ الشَّيبانيّ، مَعْرُوفٌ بالجزريِّ، ملَقَّبٌ بِضِيَاءِ الدِّينِ، وُلِدَ في النِّصْفِ الثَّاني مِنَ القَرنِ السَّادِسِ ٥٥٨هـ، وَالِدُهُ أَثيرُ الدِّينِ، مِنْ سَرَاةِ قَومِهِ، مِنْ بيْتِ عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ؛ فَلَمْ

---

١ – للمزيد: يُرَاجَعُ، الزركشيّ: البرهان، ٢/١٧٥، جلال الدّين السّيوطيّ، "الإتقان في علوم القرآن". تحقيق مركز الدِّرَاسَات القُرْآنيَّة بمجمع الملك(السعودية: وزارة الشؤون الإسلامية ،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف،١٤٢٦هـ):٦/٢٢٧٤، وخالد العك،"أصولُ التَّفسيرِ وقَوَاعِدِهِ".(ط٢،بيروت:دار النّفائس،١٩٨٦م):٨٢. ويُرَاجَعُ، أبو حيان الأندلسي، "البحر المحيط: ١/١٠٤.

٢ – يُرَاجَعُ، مصطفى ناصف،" نظرية المعنى في النّقد العربي". (ط٢،بيروت،دار الأندلس، ١٩٨١م): ١٣.

٣ – للمزيد، يُرَاجَعُ، ابن الأثير، "الوشي المرقوم في حلّ المنظوم"، تحقيق :يحي عبد العظيم، (القاهرة: هيئة قصور الثقافة، ٢٠٠٤م)، مقدمة المحقّق، ص: ٢٣. و"الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثورِ"، تحقيق مصطفى جواد، وجميل سعيد، (د.ط، العراق: المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٥م):٩.ابن عماد الحنبلي،" شذرات الذهبِ في أخبار من ذهبَ"، (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)،٥/ ١٨٧–١٨٨.

يَكُنْ غَرِيبًا أَنْ يَكُونَ أَبْناءُ أثيرِ الدّين الثَّلَاثَةُ عُلَمَاءَ، لِكُلٍّ مِنهُم تَصَانِيفُ نافِعةٌ [١].

تُشِيرُ الأَدَبِيَّاتُ إِلَى أَنَّهَ سَبَرَ غَورَ الكِتَابَةِ، وكُنُوزَها البِكْرَ؛ فانْتقَى مِنْ جَواهِرِهَا أَثْمَنَها[٢]وَقدْ جمعَ بينَ ثَقافاتٍ مُتَنَوِّعَةٍ؛ عَرَبيَّةٍ، وَغَيرِ عَرَبيَّةٍ، انصهَرَتْ في بَوتقَةٍ وَاحِدَةٍ؛ فَصَارَتْ أَثيريَّةَ الطَّبْعِ والطَّابعِ[٣].

يَقُولُ جُورجِي زَيدَان: "ومَعَ ما عَانَاهُ في حَيَاتِهِ مِنَ المَشَاغِلِ؛ فَقَدْ خَلَّفَ آثارًا أَدَبِيّةً ذَاتَ شَأنٍ؛ لأَنَّهُ كَانَ شَدِيدَ الرَّغْبَةِ في الأَدَبِ وغَيرِهِ"[٤]. يُؤَكِّدُ ذَلِكَ ما ذَكرَهُ كَثِيرٌ مِنَ الأُدَباءِ والنُّقَّادِ؛ إِذْ إِنَّ ما قَدَّمَهُ اِبْنُ الأَثِيرِ، ومَنْ سَبقُوهُ؛ أَمْسَى جَوهَرَ الدِّرَاسَاتِ الأُسْلُوبِيَّةِ المُعَاصِرَةِ؛ ممَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ جُهُودَ القُدَماءِ جِسْرٌ مَدَّ عَلَيهِ المُحْدَثُونَ نَظَرِيَّاتِهم الحَدِيثَةَ، مُستَمِدِّينَ قوَّتَهُم مِنْ أَقْوَالِ السَّلَفِ، وجُلُّها في خِدْمةِ القُرْآنِ الكَرِيمِ[٥].

- مَكَانَةُ الكِتَابِ وَقِيمَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

التَفَتَ كَثِيرُونَ إِلَى أَهمِّيَّةِ الكِتَابِ؛ كابنِ خِلِّكَانَ الذِي أشادَ بمَوسُوعِيَّتِهِ، وشُمُولِيَّتِهِ لفُنُونِ الكِتَابَةِ، وأَشَادَ ابنُ خِلِّكَانَ بِمَكَانتِهِ وأَهَمِّيَّتِهِ، وكذَا السُّيوطِيُّ [٦]؛ فلَا جَرمَ أَنَّهُ مِن عُيُونِ كُتُبِ البَلَاغَةِ، في اتِّسَاقِ أَفكَارِهِ، واستِنبَاطِهِ،

---

١ - ابن خلكان، "وفيات الأعيانِ"، تحقيق إحسان عباس، (ط١،بيروت: دار صادر، ١٩٧٧م)٥: : ٣٢.

٢ - يراجَعُ، عبدُ الوَاحدِ الشّيخ: صناعة الكِتَابة عند ضياء الدين ابن الأثير(ط١، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع، ١٩٩٩م):٥٠.

٣ - يُرَاجَعُ، السَابِقُ، ص ٢٥.

٤ - جورجي زيدان،" تاريخ آداب اللُّغَة العربية"، (د.ط، القاهرة: دار الهلال، د.ت): ٥٤.

٥ - للمزيد: يُرَاجَعُ، عبد القادر عبد الجليل،"الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلاغِيَّة"،(عمان: صفاء للنّشرِ، ٢٠٠٢م): ٢٨٢ وما بعدها، ومحمد عبد المطلب، "البلاغة والأسلوبيَّة":١٦٣، ومديحة السَّايح، "المنْهَجُ الأسلوبيّ في النّقد الأدبي في مصر"،(القاهرة: هيئة قصور الثقافةِ، ٢٠٠٣م):٢٢٨.

٦ - يُرَاجَعُ، ابن خلكان،"وفيات الأعيانِ":٥: ٣٩١. وجلال الدين السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة"، (د.ط،بيروت: دار الفكر،١٩٧٩م):٢: ٣١٥، حفني شرَف،" الصُّور البديعيَّة بين النّظريَّة والتَّطبيق"، (د.ط،بيروت: مطبعة الرسالة، ١٩٦٦م)، ق١: ٢٧٨. ويُرَاجَعُ، السَّعدي فرهود، "نصوص نقديَّةٌ لأعلامِ النّقّاد العربِ"، (ط١،القاهرة: دار الطباعة المحمدية، ١٩٧٥م):٣٠٦.

ومَنْطِقِهِ، وجُرأَتِهِ نَقْدًا وجَدَلًا[١]، وفي مَوسُوعيَّةِ صَاحِبِهِ؛ إِذْ جَمَعَ بينَ الأَدَبِ والبَلَاغَةِ والنَّقْدِ والنّحْوِ والصَّرفِ وَبيَانِ مَكَاناتِهَا وفَاعِلِيَّاتِها الإِبْدَاعيَّةِ والنَّقْدِيَّةِ [٢]؛ حتَّى لَا نَجِدَ نَظِيرًا لهُ في عَصْرِهِ؛ فَقَدْ خَالَفَ مَدْرَسَةَ التَّصَنُّعِ، وهَاجَمَ روَّادَها؛ فَعُدَّ رَائِدَ مدرَسَةٍ أَثيريَّةٍ، اِستَلزمَهَا الصِّرَاعُ الأَدَبِيُّ بَينَ القَدِيمِ والحَدِيثِ [٣]؛ فَصَارَ كِتَابُهُ مَرجِعَ هَذِهِ المدْرَسَةِ[٤] لاكتِمَالِهِ النَّقْدِيّ المَبْنيِّ عَلَى قَوَاعِدَ صَحِيحَةٍ وذَوْقٍ سَلِيمٍ[٥].

١ – يُرَاجَعُ، بطرس البستانيّ،"أدباء العرب في الأعصر العباسية"،(بيروت: دار الجيل، د.ت):٢/٤٤٩.

٢ – يُرَاجَعُ، سمر الفيصَل: "ابن الأثير الجزري وكِتَابه المثل السائرِ"، *سلسلة :التراث العربي*، العدد ٧٩، محرم، (١٤٢١هـ): ٧٥.

٣ – يُرَاجَعُ، عمر موسَى: الأدب في بلاد الشام،(ط١، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٩م): ٧٧٢، ٨٥٢-٨٥٣.

٤ – ابن الأثيرِ: المثلُ السَّائر، مقدِّمة المحقِّق.

٥ – حنا الفاخوري،" الموجز في الأدب العربيّ وتاريخهِ"، (ط٢، بيروت: دار الجيل،١٩٩١م):٢/٢٤٠.

الـمَـبْحَثُ الأَوَّلُ
الأُسُسُ التَّنْظِيرِيَّةُ للتفْسِيرِ عِنْدَ اِبْنِ الأَثِيرِ

يَجمُلُ بِنَا أنْ نَقِفَ عِندَ ثَلَاثَةِ مُرتكَزَاتٍ؛ لِنَكْشِفَ منْ خِلَالها مَنْزلةَ القُرْآنِ الكَرِيمِ في كِتَابِهِ :

– الأُوْلَى: قَولُهُ: "لا يَخلُو الكِتَابُ مِن مَعْنًى مِنْ مَعَانِي القُرْآنِ الكَرِيمِ، والأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ؛ فإنَّها مَعْدِنُ الفَصَاحَةِ والبَلَاغَةِ... وتوَخِّي ذَلِكَ في كلِّ كِتَابٍ عَسِرٌ جِدًّا، وأَنا انفَرَدْتُ بِذَلِكَ دُونَ غَيرِي مِنَ الكُتَّابِ، فإنِّي استَعْمَلْتُهُ في كُلِّ كِتَابٍ، حتَّى إنَّهُ ليَأتِي في الكِتَابِ الوَاحِدِ في عِدَّةِ مَوَاضِعَ مِنهُ... وهَذَا لا أتكلَّفُهُ تكلُّفًا"[١].

واللَّافِتُ، هُنَا، بُعْدُ القَصْدِيَّةِ لَدَى المؤَلِّفِ؛ فيُؤَكِّدُ أنَّ اللُّجُوءَ لِآيَاتِ القُرْآنِ، والوُقُوفِ عندَ مَعَانِيهَا عن عَمدٍ لا مُصَادفَةٍ، مَعَ إقرَارِهِ بِصُعُوبَةِ هَذَا الأَمرِ عَلَى غَيرِهِ؛ لِذَا أقَرَّ بتفرُّدِهِ في المـلْمَحِ التَّفْسِيريّ لمَعَانِي القُرْآنِ، وأَنَّ هَذِهِ سِمةٌ أُسْلُوبِيَّةٌ مُلَاصِقَةٌ لأُسْلُوبِهِ، مَعَ حِرصِهِ عَلَى عَدَمِ التَّكلُّفِ.

– الثَّانِيَةُ: أَلْزَمَ مَنْ أَرَادَ الكِتَابةَ صَرفَ الهَمِّ إِلَى حِفْظِ القُرْآنِ، وكَثِيرٍ منَ السُّنَّةِ، وبَعضِ الدَّواوِينِ، لِمَنْ غلبَ عَلَى شِعرِهِ إجادَةُ اللَّفْظِ والـمَعْنَى، والاقتباس مِنَ الثَّلَاثَةِ طَرِيقًا لِلاجتِهَادِ[٢].

ومِن ثَمَّ؛ تَكَشَّفَتِ الرَّوَافِدُ الَّتِي استَمدَّ منهَا أَقْوَالَهُ التَّفْسِيرِيَّةَ، الَّتِي تتَحَدَّدُ مَعَالِمَـها بصُورةٍ مَبْدئيَّةٍ في أَربعَةِ رَوَافِدَ؛ هِيَ: القُرْآنُ والسَّنَّةُ والشِّعرُ والاجتِهَادُ[٣].

– الثَّالِثَةُ: تكمُنُ مَنْهَجِيَّتُهُ التَّفْسِيرِيَّةُ في رؤْيَتِهِ أَنَّ الـمُتصدِّي لحلّ المَعَانِي يلزَمُهُ تَكرَارُ قِراءَةِ القُرآنِ، وكَثْرَةُ مُدَارَسَتِهِ؛ لِيَظهَرَ لَهُ ما لايَظْهَرُ لِغَيرِهِ، ويُؤَكّدُ أَنَّ خِبرَتَهُ وتجرِبَتَهُ شَاهِدَانِ عَلَى ذَلِكَ[٤].

---

١ – يُرَاجَعُ، ابن الأثير: المثل السائر، ق: ١/ ٩٩.
٢ – يُرَاجَعُ، السَّابِقُ:ق: ١ /١٠٠
٣ – يُرَاجَعُ، السَّابِقُ:ق :١/ ١٠١.
٤ – السَّابِقُ: ق :١/ ١٣٥.

ومن ثمَّ؛ فَلا تَقِّ مَنْهَجيَّتُهُ عَنْ مَنْهَجيَّةِ المفسِّرينَ المُدَقِّقينَ؛ لِذَا فأَقْوَالهُ التَّفْسِيريَّةُ جَديرَةٌ بالحَصْرِ والدَّرسِ والتَّحْليلِ، وشكَّلَتْ هَذِهِ المرْتكَزَاتُ أُسُسًا تَنْظِيريَّةً هِيَ :

- **الأَسَاسُ الأَوَّلُ: التَّفْرِيقُ بَينَ التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيلِ:**

يَرَى اِبْنُ الأَثِيرِ أَنَّ الأَصْلَ أَنْ يُحمَلَ المَعْنَى عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِهِ، وعَلَى المُؤَوِّلِ الدَّليلُ، كَمَا فِي سُورَةِ المُـدَّثِر :﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ ﴾ فَظَاهِرُ لَفْظِ الثِّيَابِ ما يُلْبَسُ، ومَنْ تَأَوَّلَهُ القَلْبَ لا الثَّوبَ؛ فَلَابُدَّ لَهُ مِنْ دَليلٍ؛ لِعُدُولِهِ عَنِ الظَّاهِرِ" فالمَعْنَى المَحمُولُ عَلَى ظَاهِرِهِ لا يَقَعُ فِي تَفْسِيرِهِ خِلَافٌ، والمَعْنَى المَعدُولُ عَنْ ظَاهِرِهِ إِلَى التَّأْوِيلِ يَقَعُ فِيهِ الخِلَافُ؛ إِذْ بَابُ التَّأْوِيلِ غَيرُ مَحْصُورٍ، والعُلَمَاءُ مُتَفاوِتُونَ في هَذَا؛ فَإِنَّهُ قَدْ يَأْخُذُ بَعْضُهم وَجْهًا ضَعِيفًا مِنَ التَّأْوِيلِ؛ فَيَكْسُوهُ بِعِبَارتِهِ قُوَّةَ تَميّزِهِ عَلَى غَيرِهِ مِنَ الوَجُودِ القَويَّةِ؛ فَإِنَّ السَّيفَ بِضَارِبِهِ"[١].

وَلَمْ يَرضَ بِقَولِ مَنْ رَأَوا أَنَّ التَّفْسِيرَ بَيَانُ وَضْعِ اللَّفْظِ حَقِيقةً، وأَنَّ التَّأْوِيل إِظْهَارُ بَاطِنِ اللَّفْظِ؛ إِذْ يَقُولُ: "وَذَهبَ بَعْضُهم في الفَرقِ بَينَ التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيل إِلَى شَيءٍ غَيرِ مُرْضٍ؛ فَقَالَ: التَّفْسِيرُ بيانُ وَضْعِ اللَّفْظِ حَقِيقَةً؛ كتَفْسِيرِ الصِّرَاطِ بالطَّرِيقِ، والتَّأْوِيلُ إِظْهَارُ بَاطِنِ اللَّفْظِ، كَقَولِهِ تَعَالَى، فِي سُورَةِ الفَجْرِ: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾ ﴾، فَتَفْسِيرهُ مِنَ الرَّصْدِ، يُقَالُ :رَصَدتُهُ إِذَا رَاقَبتُهُ، وتَأْوِيلُهُ تَحذِيرُ العِبَادِ مِنْ تَعَدِّي حُدُودِ اللهِ، ومُخالَفَةِ أَوامِرِهِ، والذِي عِندِي في ذَلِكَ أَنَّهُ أَصَابَ في الآخَرِ، ولم يُصِبْ في الأَوَّلِ؛ لأَنَّ قَولَهُ :التَّفْسِيرُ بَيَانُ وَضْعِ اللَّفْظِ حَقِيقَةً، لا مُسْتَنَدَ لجَوازِهِ، بَلِ التَّفْسِيرُ يُطلَقُ عَلَى بَيَانِ وَضْعِ اللَّفْظِ حَقِيقَةً ومَجَازًا؛ لأَنَّهُ مِنَ الفَسْرِ، وَهُوَ الكَشْفُ، كتَفْسِيرِ الرَّصْدِ في الآيةِ المُشَارِ إِلَيهَا بالرَّقبةِ، يَقْصِدُ المُرَاقبَةَ، وتَفْسِيرُهُ بالتَّحْذِيرِ مِنْ تعَدِّي حُدُودِ اللهِ ومُخالفَةِ أَوَامِرِهِ"[٢].

وَقَدِ ارتَضَى بأَنْ يَكُونَ التَّأْوِيلُ أَحَدَ أَقْسَامِ التَّفْسِيرِ، وحَدَّدَ العَلَاقَةَ بينَهُما في ضَوءِ العُمُومِ والخُصُوصِ؛ إِذْ يَقُولُ:" وأَمَّا التَّأْوِيلُ فإِنَّهُ أَحَدُ قِسْمَي التَّفْسِيرِ، وَذَاكَ أَنَّهُ رُجُوعٌ عَن ظَاهِرِ اللَّفْظِ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الأَوَّلِ، وَهُوَ الرُّجُوعُ، يُقَالُ :

---

١ - السَّابِقُ:ق :١/ ٦٢-٦٣.

٢ - السَّابِقُ: ق :١/ ٦٣

آلَ يَؤُولُ، إِذَا رَجَعَ؛ وعَلَى هَذَا فَإِنَّ التَّأْوِيلَ خَاصٌّ، والتَّفْسِيرَ عامٌّ، فَكُلُّ تَأويلٍ تَفْسِيرٌ، وليسَ كُلُّ تَفْسِيرٍ تأْويلًا...، ومِنْ تَفسِيرِهِ ظَاهِرٌ وباطِنٌ"[١].

- **الأَسَاسُ الثَّانِي : أَقْسَامُ تَأْوِيلِ المَعْنَى**:

تَأْوِيلُ المَعْنَى، في ضَوءِ الفَرقِ بَينَ التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيل لَدى اِبْنِ الأَثِيرِ لَهُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، حَدَّدَها بِقَولِهِ : "ولا يَخلُو تَأْوِيلُ المَعْنَى منْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :إِمَّا أَنْ يُفهَمَ مِنهُ شَيءٌ وَاحِدٌ لا يُحتَمَلُ غَيرهُ، وإِمَّا أَنْ يُفهَمَ مِنْهُ الشَّيءُ وغَيرُهُ، وتِلْكَ الغَيريَّةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ ضِدًّا، أو لَا تَكُونَ ضِدًّا، ولَيْسَ لَنَا قِسْمٌ رَابِعٌ...؛ فالأَوَّلُ يقَعُ عَليهِ أَكْثَرُ الأَشعَارِ، ولا يَجرِي في الدِّقَّةِ واللَّطَافَةِ مَجرَى القِسْمَينِ الآخَرين، وأَمَّا القِسْمُ الثَّاني فَإِنَّهُ قَلِيلُ الوُقُوعِ جِدًّا، وَهُوَ مِنْ أَظْرَفِ التَّأْوِيلَاتِ المَعْنَويَّةِ؛ لأَنَّ دَلَالَةَ اللَّفْظِ عَلَى المَعْنَى وضِدِّهِ أَغْرَبُ مِنْ دَلالتَّهِ عَلَى المَعْنَى وغَيرِهِ ممَّا لَيسَ ضِدَّهُ...،وهَذَا القِسْمُ مِنَ الكَلَامِ يُسَمَّى المُوجَّهَ؛ أَي الَّذِي لَهُ وَجْهَانِ؛ وَهُوَ ممَّا يَدُلُّ عَلَى براعَةِ الشَّاعِرِ، وَحُسْنِ تَأَتِّيهِ، وأَمَّا القِسْمُ الثَّالثُ فإِنَّهُ أَكْثَرُ وقُوعًا مِنَ القِسْمِ الثَّاني، وَهُوَ وَاسِطَةٌ بَينَ طَرَفَينِ؛ لأَنَّ القِسْمَ الأَوَّلَ كَثِيرُ الوقُوعِ، والقِسْمُ الثَّاني قَلِيلُ الوُقُوعِ، وهَذَا القِسْمُ الثَّالِثُ وَسَطٌ بَينَهُما"[٢].

مَثَّلَ اِبْنُ الأَثِيرِ لِلْقِسْمِ الثَّالِثِ بِقَولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النِّسَاءِ ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ ٢٩﴾ فَإِنَّ لِلآيَةِ لدَيهِ وَجْهَينِ مِنَ التَّأْوِيلِ؛ الأَوّلُ القَتْلُ الحَقِيقِيُّ المَعْرُوفُ، والثَّانِي المَجَازِيُّ؛ أَيْ إِكْبَابَ المرْءِ عَلَى المَعَاصِي؛ فإِنَّهُ حِينَ يُكَبُّ عَلَيهَا يَقتُلُ نفْسَهُ يَومَ القِيَامةِ[٣].

ونَظرًا لأَنَّ القِسْمَ الثَّالِثَ هُو أَكْثَرُ الأَنْواعِ شُيُوعًا؛ فقَدْ مَثَّلَ لَهُ اِبْنُ الأَثِيرِ بمثَالٍ آخَرَ هُوَ قَولُهُ تَعَالَى فِي الصَّافاتِ:﴿ وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١١٢﴾ ،حَيْثُ يَرَى البِشَارَةَ هُنا "بِشَارَةً بنُبوَّتِهِ بَعدَ البِشَارَةِ بميلَادِهِ، وَقَدْ يَكُونُ استِئنَافًا بِذِكْرِهِ بَعْدَ ذِكْرِ إِسْمَاعِيلَ عليه السلام وذَبحِهِ، والتَّأْوِيلُ مُتَجَاذِبٌ بَينَ هَذَينِ الأَمْرَينِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى الإِختِصَاصِ بِأَحَدِهِما، ولَمْ يَرِدْ في القُرْآنِ ما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الذَّبِيحَ

---

١ - السَّابِقُ:ق: ١/ ٦٣.
٢ - السَّابِقُ:ق:١/ ٦٤.
٣ - السَّابِقُ:ق:١/ ٦٧.

إِسْمَاعِيلُ لَا إِسْحَاقُ عليه السلام، وكَذَلِكَ لمْ يَرِدْ في الأَخبَارِ الَّتِي صَحَّتْ عَنْ رَسُولِ اللهِ"[١].

- **الأَسَاسُ الثَّالِثُ: التَّرجِيحُ بَينَ الحَقِيقَةِ والـمَجَازِ في تَحدِيدِ الـمَعَانِي:**

يَقُولُ اِبْنُ الأَثِيرِ :"التَّرجِيحُ إنَّما يَقَعُ بَينَ مَعْنَيينِ، يَدُلُّ عَلَيهِمَا لَفْظٌ وَاحِدٌ، ولَا يَخلُو التَّرجِيحُ بَيْنَهُما مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: إمَّا أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ حَقِيقَةً في أَحَدِهِما مَجَازًا في الآخَرِ، أَو حَقِيقَةً فيهِما جَمِيعًا، أَوْ مَجَازا فِيهِما جَمِيعًا، وَلَيسَ لَنَا قِسْمٌ رَابِعٌ، والتَّرجِيحُ بينَ الحقِيقَتَينِ أَوْ بَينَ الـمَجَازِينِ يَحتاجُ إِلَى نَظَرٍ، وأَمَّا التَّرجِيحُ بَينَ الحَقِيقَةِ والـمَجَازِ؛ فَإِنَّهُ يُعلَمُ بِبدَهِيَّةِ النَّظَرِ؛ لمكَانِ الاختِلَافِ بَينَهُما، والشَّيئَانِ الـمُختلفَانِ يَظْهرُ الفَرقُ بَينَهُما، بخِلَافِ ما يَظْهرُ بينَ الشَّيئينِ الـمُشَبَّهينِ"[٢].

كَمَا يُفَرِّقُ اِبْنُ الأَثِيرِ الـمَعْنَى الحَقِيقِيَّ والـمَجَازِيَّ بِمِثَالٍ مِنْ سُورَةِ فُصِّلَتْ ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَآءُ ٱللَّهِ إِلَى ٱلنَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٩﴾ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَٰرُهُمْ وَجُلُودُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٢٠﴾ ﴾ فَيَرَى الجُلُودَ هُنا حَقيقةً ومَجَازا؛ الحَقِيقَةُ هِيَ الجُلُودُ، والـمَجَازُ الفُرُوجُ؛ فَثَمَّةَ مَانِعٌ بَلَاغِيٌّ يُرَجِّحُ الـمَجَازِ عَلَى الحقِيقةِ؛ بِلُطفِ الكِنايةِ عَنِ الـمُكَنَّى، وقَدْ يُسْأَلُ عنْ سَبَبٍ آخرَ لِلتَّرجِيحِ بَينَ الحقِيقَةِ والـمَجَازِ؛ فَيُقَالُ" لَفْظُ الجُلُودِ عَامٌّ؛ يُرادَ بِهِ مُطلَقُ الجلُودِ، أَو الجوارحُ بِمَعْنَى أدواتِ الأَعمالِ" ولا يجُوزُ أن يرادَ به الجلودُ عَلَى الإطلاقِ؛ لأنَّ شهادَةَ غيرِ الجوارِحِ الَّتِي هِيَ الفاعِلةُ شَهَادَةٌ باطلةٌ؛ إذْ هِيَ شَهَادَةُ غَيرِ شَاهِدٍ، والشَّهادَةُ هُنا يُرادُ بها الإقرارُ؛ فَتَقُولُ اليَدُ: أنا فعلْتُ كذا وكذَا، وتقولُ الرِّجْلُ :أنا مَشيْتُ إلى كذَا وكذا، وكذَلِكَ الجوارِحِ الباقية تَنطقُ مقرَّة بأعمالها؛ فترجح بهَذَا أن يَكُونُ الـمرادُ شَهَادَةَ الجوَارِحِ "[٣].

تَتَجَلَّى دِقَّةُ اِبْنِ الأَثِيرِ في التَّفريقِ بينَهما في هَذَا الـمَوضِعِ بشِدَّةٍ؛ إذْ قدَّمَ لنَا مُبرِّرًا قَوِيًّا للتَّرجِيحِ؛ يتَّضِحُ في قولِهِ: "وإذَا أُرِيدَ بِهِ الجوَارِحُ، فلَا يَخْلُو إمَّا أَنْ يُرادَ بِهِ الكُلُّ أو البَعضُ، فإنْ أُرِيدَ بِهِ الكُلُّ، دَخَلَ تَحتَهُ السَّمْعُ والبَصَرُ، ولَمْ يَكُنْ لتَخْصِيصِهِما بالذِّكْرِ فَائدَةٌ، وَإنْ أُرِيدَ بِهِ البعضُ؛ فَهُوَ بالفَرْجِ أَخَصُّ منهُ

١ – السَّابِقُ:ق:١/ ٦٧.
٢ – السَّابِقُ،ق : ١/ ٧١.
٣ – السَّابِقُ: ق : ١/ ٧٢.

بغَيرِهِ مِنَ الجَوَارِحِ لأَمْرَينِ: أَحدُهُما أَنَّ الجَوارِحَ كلَّهَا قَدْ ذُكرَتْ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، شَاهِدَةً عَلَى صَاحِبِهَا بالمَعْصِيَةِ، ماعَدَا الفَرجَ؛ فَكَانَ حملُ الجلدِ عَليهِ أَوْلَى؛ ليستَكْملَ ذكر الجميعِ. الآخرُ: أَنَّهُ لَيسَ في الجَوَارِحِ ما يُكْرِهُ التَّصْرِيحُ بِذِكْرِهِ لا الفَرجِ؛ فَكَنَّى عَنهُ بالجِلْدِ؛ لأَنَّهُ مَوضِعٌ يُكْرَهُ التَّصْرِيحُ فِيهِ بالمُسَمَّى عَلَى حَقِيقَتِهِ"[١].

وَهَكَذَا يَتَكَشَّفُ مَنْهَجُ اِبْنِ الأَثِيرِ في التَّرجِيحِ؛ إِذْ يَعْتَمِدُ عَلَى قُوَّةِ البُرهانِ، ووضُوحِ البَيَانِ؛ فَقَولُهُ : بحمْلِ الجلدِ عَلَى الفَرجِ أَوْلَى؛ استِنَادًا إِلَى عَدَمِ ذِكْرِ الفَرْجِ شَاهِدًا عَلَى مَعْصِيَةِ صَاحِبِهِ، قَولٌ مَنْطِقِيٌّ، وبُرْهَانٌ قَوِيٌّ،كَمَا أَنَّ قَولَهُ: بأَنَّ الفَرْجَ مِنَ المَوَاضِعِ الَّتِي يُكْرِهُ التَّصْرِيحُ بِذِكْرِهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتِ الكِنَايَةُ عَنهُ بالجِلدِ، هُوَ قَولٌ يَحمِلُ دَلَالَةً قَوِيَّةً عَلَى تَرجيحِ المَعْنَى دَاخِلَ هَذِهِ الآيةِ القُرْآنيَّةِ. جَدِيرٌ بالذِّكْرِ أَنَّ اِبْنَ الأَثِيرِ قَدْ أَفْرَدَ فَصْلًا كَامِلًا حَولَ الحقِيقَةِ والمَجَازِ؛ لأَنَّهُ رَأَى أَنَّ البَيَانَ في اللُّغَةِ مُؤَسَّسٌ عَلَى هَذَينِ الجَانِبَينِ، وَقَدْ رَأَى أَنَّ الحَقِيقَةَ: هِيَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَوضِعِهِ الأَصلِيّ؛ فَالمَجَازُ عِندَهُ فَهُوَ ما أُرِيدِ بِهِ غَيرُ المَعْنَى المَوضُوعِ لَهُ في أَصلِ اللُّغَةِ؛ ومِنْ ثَمَّ فَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ: جَازَ مِن هَذَا المَوضِعِ إِلَى هَذَا المَوضِعِ، إِذَا تَخَطَّاهُ إِلَيهِ[٢].

اللَّافِتُ للنَّظَرِ أَنَّهُ لمْ يقْتَصِرْ في تناوُلِ المَجَازِ عَلَى تِلْكَ الصِّلةِ، إنَّما تَطَرَّقَ إِلَى ما أَطْلَقَ عَلَيهِ (الاتِّسَاعَ المَجَازِيّ)، الذي جَعَلَهُ يرفضُ رَفضًا قَاطِعًا قَولَ مَنْ ذَهبُوا إِلَى أَنَّ الكَلَامَ كلَّهُ حَقِيقَةٌ لا مَجَازَ فيهِ، أو الذينَ ذَهَبُوا بأَنَّ الكَلَامَ كلَّهُ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةَ فيهِ، فَكِلَا المَذْهَبينِ فاسِدٌ لدَيهِ؛ مِنْ ثَمَّ رَفَضَ قَولَ الفُقَهاءِ بأَنَّ المُرادَ بـ (الغَائِطِ) مُطلقًا قَضَاءُ الحَاجَةِ؛ حَيْثُ يقُولُ: "مِنَ الأَلْفَاظِ ما إِذَا أُطلقَ لمْ يَذْهبِ الفَهمُ منهُ إِلَّا إِلَى المَجَازِ دُونَ الحقيقةِ؛ كقَولِهم (الغَائِطَ)؛ فإِنَّ العُرْفَ خصَّصَ ذَلِكَ بقَضَاءِ الحاجةِ، دُونَ غَيرِهِ مِنَ المُطمئنِّ منَ الأَرضِ... أَلَا تَرَى أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لما وَرَدَتْ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، وأُرِيدَ بها قَضَاءُ الحاجَةِ، قُرِنَتْ بأَلْفَاظٍ تدَلُّ عَلَى ذَلِكَ؛كَقَولِهِ تَعَالَى، فِي سُورَةِ المَائدَةِ: ﴿أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ ﴿٤٣﴾﴾ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ قَضَاءَ الحَاجَةِ، دُونَ المطْمَئِنِّ منَ الأرضِ؛ فالكَلَامُ في هَذَا وأمثالِهِ، إِنَّما هُوَ مَعَ عِلمِ أَصْلِ الوَضْعِ

---

١ – السَّابِقُ: ق :١/ ٧٢.

٢ – يُرَاجَعُ، السَّابِقُ: ق :١/ ٨٤–٨٥.

حَقِيقَةً، والنَّقلُ عَنهُ مَجَازًا، وأَمَّا الجهَّالُ فلَا اعتِبارَ بهِم، ولا اعتِدادَ بأَقْوَالِهم، والعَجبُ عِندِي الفُقهَاءُ الذِينَ دوَّنُوا ذَلِكَ عَلَى ما دَوَّنُوهُ، وذَهبُوا إلى ما ذَهبُوا إِلَيهِ"[١].

حَدَّدَ اِبْنُ الأَثِيرِ الفَوارقَ الدَّقيقَةَ بينَ الحَقِيقةِ والمَجَازِ بِقَولِهِ:" مِنَ اللُّغَةِ حَقيقةٌ بوَضعِها، ومَجَازٌ بِتَوسُّعَاتِ أَهلِ الخطَابَةِ والشِّعْرِ...،واعلَمْ أَنَّ كُلَّ مَجَازٍ فَلَهُ حَقِيقَةٌ؛ لأَنَّهُ لمْ يَصِحّ أنْ يُطلَقَ عَليهِ اسمُ المَجَازِ إلَّا لنَقلِهِ عَنْ حَقِيقَةٍ مَوضُوعَةٍ لهُ؛ إِذِ المَجَازُ هُوَ اسمٌ للمَوضِعِ الذي يَنتقِلُ فيهِ مِنْ مَكَانٍ إلى مَكَانٍ، فجُعِلَ ذَلِكَ لنَقلِ الأَلْفَاظِ مِنَ الحقيقَةِ إلى غَيرِها. وإذا كَانَ كُلُّ مَجَازٍ لابدَّ لهُ مِنْ حَقِيقَةٍ نُقلَ عَنها إلى حَالَتِهِ المَجَازِيَّةِ، فَكَذَلِكَ لَيسَ مِنْ ضَرُورَةِ كُلِّ حَقِيقَةٍ أنْ يَكُونَ لها مَجَازٌ، فإنَّ مِنَ الأَسْماءِ ما لا مَجَازَ لَهُ، كَأَسْماءِ الأَعْلَامِ، لأَنَّها وضعَتْ للفَرقِ بينَ الذَّوَاتِ، لا للفَرقِ بَينَ الصِّفَاتِ"[٢].

وأَخيرًا رأَى اِبْنُ الأَثِيرِ أنَّ المَجَازَ أَولَى بالإِسْتِعْمَال منَ الحَقِيقَةِ، وذَلِكَ منْ بابِ الفَصَاحةِ والبَلَاغَةِ؛ " لأَنَّهُ لوْ لمْ يَكُنْ كذَلِكَ لكَانَتِ الحَقِيقَةُ الَّتِي هي الأَصْلُ أَوْلَى مِنهُ، حَيْثُ هُوَ فَرعٌ علَيها، ولَيسَ الأَمْرُ كذَلِكَ؛ لأَنَّهُ قدْ ثبَتَ أَنَّ فَائدَةَ الكَلَام الخطَابيّ هُوَ إثباتُ الغَرضِ المَقْصُودِ في نفسِ السّامعِ بالتَّخييلِ والتَّصويرِ،حتَّى يكَادَ يُنظَرُ إليهِ عَيانًا"[٣].

- **الأَسَاسُ الرَّابِعُ: التَّرجِيحُ بَينَ المَعْنَى التَّامِّ والمَعْنَى المُقَدَّرِ:**

أَشَارَ اِبْنُ الأَثِيرِ إلى تَرجيحٍ آخَرَ خَارِجٍ عَمَّا تَقْتَضِيهِ المعَانِي الخطَابيَّةُ منْ جِهةِ الفصَاحةِ أَوِ البَلَاغَةِ؛ إِذْ يقُولُ:" ذَلِكَ يرجّحُ بينَ مَعْنيين، أَحَدُهما تامٌّ، والآخَرُ مُقدَّرٌ، أو يَكُونُ أَحَدُهما مُنَاسِبًا لمَعْنًى تَقَدّمَهُ أَو تَأَخَّر عَنهُ، والآخَرُ غَيرُ مُناسِبٍ، أَو بأَن يُنْظَرَ في التَّرجِيحِ بَينَهُما إِلَى شَيءٍ خَارِجٍ عَنِ اللَّفْظ"[٤].

جَدِيرٌ بالذِّكْرِ أَنَّ اِبْنَ الأَثِيرِ يقْصَدُ بالمَعْنَى التَّامِّ ما يدُلُّ عليهِ لفظُهُ ولا يتعَدَّاهُ، بَينَمَا يعني بالمَعْنَى المُقدَّرِ، ما لا يدُلُّ عليهِ لَفْظُهُ، بلْ يُستدَلُّ عليهِ بقَرِينَةٍ أُخْرَى، وتِلْكَ القَرِينَةُ قدْ تكُونُ مِنْ تَوابعِه، وقدْ لَا تَكُونُ ، وذَهَبَ إلى أَنْ

١ - السَّابِقُ:ق :١/ ٨٦-٨٧.
٢ - السَّابِقُ:ص ٨٨.
٣ - السَّابِقُ:ص٨٨.
٤ - السَّابِقُ:ص ٧٤.

ما يُستدَلَّ عَلَيهِ بقَرِينَةٍ، ليستْ منْ تَوابعِهِ أدقّ وأَلطَف مَأخذًا...وقد رجَّحَ اِبْنُ الأَثِيرِ المَعْنَى المُقَدَّر لقَولِهِ: "الذي يترجَّحُ عندِي هُو القولُ بفَحوَى المَعْنَى المُقَدَّرِ، وَهُوَ الذي يُسَمِيّهِ الفُقَهَاءُ (مَفهُوَم الخطابِ)" [١].

أَمَّا الإِشَارَةُ إلى المَعْنيينِ إذا كَانَ أحدُهما مُناسِبًا لمَعْنَى تقَدَّمَهُ، أو لمَعْنًى تأخَّر عنهُ، والآخر غير مُناسبٍ؛ هُنا مَثَّل اِبْنُ الأَثِيرِ لهَذَا الضَّربِ بآيَاتٍ مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ عَلَى النّحْوِ الآتي:

المَعْنَى الأَوَّل: يقُولُ:"ما كَانَ مُناسِبًا لمَعْنًى تقدَّمَهُ،كَقَولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النّورِ:﴿ لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ ﴿٦٣﴾ ﴾؛ فالدُّعاءُ هَاهُنَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنيينِ:أَحَدُهما: النَّهْيُ أَنْ يُدعَى الرَّسُولُ باسمِهِ؛ فيُقَالُ: يا مُحمَّدُ، كمَا يَدعُو بَعضُهم بَعضًا بأَسمائِهِم، وإنَّما يُقَالُ:يا رَسُولَ اللهِ، أَو يا نبيَّ اللهِ. الآخَرُ: النَّهْيُ أَنْ يَجْعَلُوا حُضُورَهم عِندهُ إذَا دَعَاهُم لأَمرٍ مِنَ الأُمُورِ كَحُضُورِ بَعْضِهم عِندَ بَعضٍ، بَلْ يَتأَدَّبونَ معَهُ، بأَلَّا يُفارقُوا مَجلسَهُ إلَّا بِإِذْنِهِ، وهَذَا هُوَ الوَجْهُ المُرَادُ؛ لمناسَبةِ مَعْنَى الآيَةِ الَّتِي قَبلَهُ؛ وَهُوَ قَولهُ تَعَالَى في السُّورَة ذَاتِها:﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ ﴿٦٢﴾ ﴾ "[٢].

المَعْنَى الثَّاني: يُشِيرُ إلَيهِ بِأَنَّهُ " مَا كَانَ مُناسبًا لمَعْنًى تأَخَّر عَنهُ، كمَا فِي سُورَةِ التِّينِ:﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴿١﴾ وَطُورِ سِينِينَ ﴿٢﴾ ﴾، فالتِّينُ والزَّيتونُ هُما هَذَا الشَّجَرُ المَعْرُوفُ، وهُما اِسمَا جَبلَينِ، أَيضًا، وَتَأْويلُهُما بالجَبلَينِ أَولَى؛ للمُناسَبَةِ بينَهُما وبَينَ ما أَتَى بَعدَهما مِن ذِكرِ الجَبلِ الذي هُوَ الطُّورُ"[٣].

تَبقَى الإِشَارَةُ إلَى تَرجِيحِ المَعْنَى لِسَببٍ خَارجٍ عَنْ مَفهُومِ اللَّفْظِ، حَيْثُ يَقُولُ اِبْنُ الأَثِيرِ: "وأَمَّا الَّذي يَكُونُ فِيهِ التَّرجيحُ بِسَبَبِ شَيءٍ خَارجٍ عنْ مَفهُومِ اللَّفْظِ؛ فِي سُورَةِ الأَنعَامِ: ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ۖ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴿٣﴾ ﴾ ؛ فَهَذَا مُسْتَنبَطٌ مِنهُ مَعْنَيَانِ، أَحَدُهما: أَنَّ اللهَ يَعلَمُ السِّرَّ والجَهْرَ في السَّموَاتِ والأَرضِ، وفي ذَلِكَ تَقْدِيمٌ وتَأْخيرٌ، أَيْ يَعْلَمُ سِرَّكُم وجهْرَكُم في

---

١ – السَّابِقُ:ص ٧٤.
٢ – السَّابِقُ:ق :١/ ٧٧.
٣ – السَّابِقُ:ق :١/ ٧٧.

السَّمَوَاتِ والأَرْضِ، الآخَر: أَنَّهُ في السَّمَواتِ، وأَنَّهُ يَعلَمُ السِّرَّ والجَهْرَ في الأَرضِ مِنْ بني آدَمَ؛ لأَنَّ الوَقْفَ يَكُونُ عَلَى السَّمَواتِ، ثمَّ يستأنِفُ الكَلَام، فيقولُ: يَعْلَمُ سِرَّكُم وجهْرَكُم في الأَرْضِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يَمنَعُ منْهُ اعتِقَادُ التَّجسِيمِ، وذَلِكَ شَيءٌ خارِجٌ عنْ مَفهُومِ اللَّفْظِ"[1]؛ فيُؤَكِّدُ؛هُنَا، مَنْهَجيَّتَهُ التَّفْسِيريَّةِ، وَوَعيَهُ بالأَبْعَادِ المُتَنَوِّعَةِ الَّتِي تُسْهِمُ في تَشكِيلِ المَعْنَى، حَتَّى وإِنْ كَانَتْ أُمُورًا خَارِجَ اللَّفْظِ، وَهُنَا في هَذَا المَوضِعِ قَدِ اِعتمَدَ عَلَى جَانِبٍ مُهِمٍّ مِنْ أَحْكَامِ التِّلَاوَةِ؛ وَهُوَ الوقْفُ؛ ممَّا يَعني أنَّ المَعْنَى قد يَتَحَدَّدُ في ضَوْءِ مَوضِعِ الوقْفِ مِنَ الكَلَامِ.

- **الأَسَاسُ الخامِسُ: أَقْسَامُ الأَلْفَاظِ عِندَ اِبْنِ الأَثِيرِ** :

يرَى أَنَّ الأَلْفَاظَ ثَلَاثَةِ أَقسَامٍ: "قِسْمَانِ حَسَنَانِ، وَقِسْمٌ قَبِيح؛ فَالقِسْمَانِ الحَسَنَانِ: أَحَدُهُما: ما تدَاوَلَ اِسْتِعْمَالُهُ الأَوَّلُ دُونَ الآخَرِ، ويُخْتَلَفُ في اِسْتِعْمَالِهِ بالنِّسْبَةِ إلى الزَّمنِ وأَهْلِهِ، وهَذَا الَّذي لا يُعَابُ اِسْتِعْمَالهُ عِندَ العرَبِ؛ لأَنَّهُ لم يكُنْ وَحْشِيًّا وَهُوَ عِندَنا وَحْشِيٌّ، وقد تضَمَّنَ القُرْآنُ منهُ كَلِمَاتٍ مَعدُودةً، هيَ الَّتِي يُطْلَقُ عليهَا (غَرِيبُ القُرْآنِ)، وكذَلِكَ تضَمَّنَ الحَدِيثُ النّبويُّ منهُ شيئًا، وَهُوَ الذي يُطْلَق عليهِ(غَرِيبُ الحَدِيثِ) "[2].

وقد مَثَّل اِبْنُ الأَثِيرِ لهَذِهِ الأَلْفَاظِ بلَفْظَةِ (ضِيزَى) الوَارِدِ فِي سُورَةِ النّجمِ: ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴿٢٢﴾ ﴾ ، وقدْ أوردَ هَذِهِ الكَلِمَةَ ردًّا عَلَى مَنْ وَسَمَهُ بـ (المُتَفَلْسِفِ) الّذي حَاوَرَهُ؛ فقَالَ:" أيُّ فَصَاحَةٍ هُنَاكَ وَهُوَ يقُولُ: ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾ ؟فهَلْ في لَفْظَة (ضِيزَىٰ) منَ الحُسنِ ما يُوصَفُ ؟... فرَدَّ اِبْنِ الأَثِيرِ بأَنَّ: "لَفْظَةَ ضِيزَىٰ في مَوضِعِهَا لا يَسِدُّ مَسَدَّها غَيرُها؛ أَلا ترَى أَنَّ السُّورَةَ كلَّها الَّتِي هِيَ سُورَةُ النَّجمِ مَسجُوعَةٌ عَلَى حَرفِ اليَاءِ... فَجَاءتِ اللَّفْظَةُ عَلَى الحرفِ المَسجُوعِ الذي جاءَتِ السُّورَةُ جَمِيعُها عليهِ، وغيرُها لا يسِدُّ مَسَدَّها في مَكَانِها... وإِذَا جِئْنا بلَفْظَةٍ في مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ، قُلْنَا: قِسْمَةٌ جَائِرةٌ، أو قِسمَةٌ ظَالِمَةٌ، ولا شَكَّ أنَّ (جَائِرةً) أوْ (ظَالِمَةً) أَحْسَنُ من (ضِيزَىٰ)، إِلَّا أنَّا إِذَا نَظَمْنَا الكَلَامَ، فَقُلْنَا : أَلَكُم الذَّكَرُ ولهُ الأُنثَى تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ظَالِمَةٌ؛ لم يكنِ النّظْمُ كالنّظمِ الأَوَّلِ، وصَارَ الكَلَامُ كالشَّيءِ المَعُوزِ الذي يَحتَاجُ إلى تمامٍ، وهَذَا لا يَخفَى عَلَى مَنْ لهُ ذوْقٌ ومَعرفةٌ بنظْمِ الكَلَامِ... وإذا نظَرْنا إلى كِتَابِ اللهِ تَعَالَى

---

١ - السَّابِقُ:ق :١/ ٧٨.

٢ - السَّابِقُ: ق:١/ ١٧٦.

الذي هُو أَفْصَحُ الكَلَام، وَجَدناهُ سَهلًا سَلسًا، وما تَضمَّنَهُ منَ الكَلِمَاتِ الغَرِيبةِ يَسِيرٌ جِدًّا "[١].

أَمَّا بالنِّسْبةِ للقَبِيحِ مِنَ الأَلْفَاظِ، لَدَى اِبْنِ الأَثِيرِ؛ فيُشِيرُ لَديهِ إلى "الذي يُعابُ اِسْتِعْمَالهُ، فلَا يُسَمَّى (وَحْشِيًّا) فَقَطْ، بلْ يُسمَّى (الوَحْشِيّ الغَلِيظ) "[٢]. هُنا تَجدُرُ الإِشَارَةُ إلى أَنَّ اِبْنَ الأَثِيرِ قَدْ نَفَى وُجُودَ مَثَلِ هَذَا النَّوعِ منَ الأَلْفَاظِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ، في الوَقتِ الذي لم يَنفِ عنِ الأَخبارِ النَبَوِيَّةِ وجُودَ بَعضِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ، وأَورَدَ أَدِلَّتَهُ عَلَى ذَلِكَ، إلَّا أنَّه أَشَارَ إلى " فَصَاحَةِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم لا تَقتَضِي اِستِعْمَالَ هَذِهِ الأَلْفَاظِ، ولا تَكَادُ تُوجَدُ في كَلَامِهِ، إلَّا جَوابًا لمن يخاطبهُ بمَثَلِها...عَلَى أنَهُ قد كَانَ في زَمنِهِ مُتداولًا بينَ العربِ، ولكنَّهُ صلى الله عليه وسلم لم يستعملْهُ إلَّا يَسِيرًا؛ لأنَّهُ أعلمُ بالفَصِيحِ والأَفْصحِ"[٣].

والوَحْشِيّ مِنَ الأَلْفَاظِ لدَى اِبْنِ الأَثِيرِ لَيسَ ما يَكرهُهُ السَّمعُ، أَو يثقلُ النّطقُ بهِ، إنَّما يَعنِي لديهِ الغَرِيبَ الذي يقِلُّ اِسْتِعْمَالهُ؛ فتارةً يخفُّ عَلَى السَّمعِ، ولَيسَ بهِ كراهةٌ، وتارَةً يثقلُ عَلَى السَّمعِ؛ فتكُونُ مِنهُ الكرَاهَةُ...و(الوَحْشِيّ الغَلِيظ) يُسمَّى أَيضًا (المُتَوَعّر)، ولَيسَ ورَاءَهُ في القُبحِ دَرَجةٌ أُخْرَى، ولا يَستَعملُهُ إلَّا أَجهَلُ النَّاسِ[٤].

اللَّافِتُ هُنَا أَنَّهُ يُحَاوِل أنْ يُعالجَ ما أَخذَهُ عَلَى ابنِ سِنانَ حينَما انتقدَ إسهابَهُ في الحَدِيثِ عن فصَاحَةِ اللَّفْظَةِ المفْرَدَةِ وصِفاتِها، خَاصَّةً فيما يرتبطُ بمخارجِ الحرُوفِ، وتقاربها وتباعُدها؛واتَّخذَهُ ابنُ سنان مِعيارًا لقبولِ الأَلْفَاظِ، أو رفضها[٥].

وأرَى أنَّ تعرُّضَ اِبْنِ الأَثِيرِ لمسألةِ الفصَاحةِ، وربطها بالأَلْفَاظِ، وتَعرُّضه للبَلَاغَةِ، وجعلها شاملةً للأَلْفَاظِ والمعَانِي؛ يُؤَكِّدُ تأثُّرَه بآراء ابنِ سنانَ في الفصاحة والبَلَاغَة، ويُؤَكِّد ذَلِكَ أَوْصَافُ الكَلِمَةِ كمَا ذَكَرَها كلٌّ مِنهُما[٦].

---

١ – السَّابِقُ: ق:١/ ١٧٧.

٢ – السَّابِقُ:ق :١/ ١٧٨.

٣ – السَّابِقُ:ق :١/ ١٨٠.

٤ – للمزيد: يُرَاجَعُ، ابن الأثير، المثل السائر، ق: ١/ ١٨٠ وما بعدها.

٥ – يُراجَعُ، الخفاجيّ، عبد الله بن سنان، "سر الفصاحة"، تحقيق علي فودة، (ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤م): ٢٠، ٤٦.

٦ – يُرَاجَعُ، عبد العاطي غريب، "البلاغة العربية بين النَّاقِدين الخالدين (عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي)، (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣م):٣٦٠-٣٦٢.

إنَّ ما عرَضَهُ اِبْنُ الأَثِيرِ في القِسْمِ الأَوَّل منْ مُصنَّفِهِ حَولَ الصِّناعةِ اللَّفْظيَّةِ بقِسْميها، سَواءٌ عَلَى مُستَوى اللَّفْظةِ المُفْرَدَةِ أو عَلَى مُستوى الأَلْفَاظِ المرُكَّبةِ، أمرٌ في غايةِ الأَهَمِّيَّةِ؛ إذْ إنَّ هَذَا التَّقسيمَ قدْ أَحالَهُ إلى مُناقشَةِ مَسأَلةِ المُعَاظَلَةِ اللَّفْظيَّةِ؛ الأَمرُ الذي جَعَلهُ يَتعَرَّضُ لأَقْوَالِ كِبارِ النُّقَّادِ والأُدَباءِ، ومنهُم قُدَامةُ بنُ جَعفرٍ، ومَنْ تَبِعَهُ في تَقْسِيمِ المُعَاظلَةِ قِسْمينِ؛ هُما: مُعَاظَلَةٌ لفْظيَّةٌ ومُعَاظَلَةٌ مَعْنَويَّةٌ، وقَدْ تميَّز عَرضُ اِبْنِ الأَثِيرِ؛ وَفقًا لما ذَكرَهُ زَغْلُول سلَّام[١]، بِأَنَّهُ عَرضٌ جَدِيدٌ؛ حَيْثُ أدْرجَ المُعَاظلَةَ اللَّفْظيَّةَ في بابِ الحَدِيثِ عَنِ الصِّناعةِ اللَّفْظِيَّةِ، وذَكرَ أنَّها مَأخُوذَةٌ مِنْ قَولِهِم: (تَعَاظَلَتِ الجَرادَتانِ)؛ إذَا رَكِبَ إحدَاهُما الأُخْرَى؛ فَسُمِّيَ الكَلَامُ المُتراكِبَ في أَلْفَاظِهِ، أو في مَعَانِيهِ (المُعَاظَلَة) مَأْخُوذًا مِنْ ذَلِكَ[٢].

- **الأَساسُ السَّادِسُ: أَوْصَاف الأَلْفَاظِ عِندَ اِبْن الأَثِير:**

لَمْ تَقْتَصِرِ التَفَاتَاتُ اِبْنِ الأَثِيرِ إلى الأَلْفَاظِ عِندَ أَقْسَامِهَا فَحَسْبُ، إنَّما تَطَرَّقَ إلى أَوْصَافِهَا، مُعْتَمِدًا في وَسمِ تِلْكَ الأَوْصَافِ عَلَى عِدَّةِ أَبْعَادٍ جَمَالِيَّةٍ؛ فَنَجِدُهُ، عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ، يُقرُّ بأَنَّ الأَلْفَاظَ تَنقَسِمُ في الإِسْتِعْمَالِ إِلَى جَزْلَةٍ وَرَقِيقةٍ، ولِكُلٍّ مِنهُما مَوضِعٌ يحسُنُ اِسْتِعْمَالُهُ فِيهِ؛ فالجَزْلُ مِنهَا: يُستَعْمَلُ في وَصْفِ مَواقِفِ الحُرُوبِ، وفي قَوَارِعِ التَّهْدِيدِ والتَّخْويفِ، وأَشْباهِ ذَلِكَ. وأَمَّا الرَّقِيقُ مِنهَا: فَإِنَّهُ يُستَعْمَلُ في وَصْفِ الأَشْوَاقِ، وذِكْرِ أيَّامِ البِعَادِ، وفي اِستِجْلَابِ المَوَدَّاتِ، ومُلَايَنَاتِ الاستِعْطَافِ، وأَشبَاهِ ذَلِكَ، وَلَيسَ مَعْنَى الجَزْلِ مِنَ الأَلْفَاظِ، عِندَهُ، أنْ يَكُونَ وَحْشِيًّا مُتَوعِّرًا، بلْ يَعني لدَيهِ أنْ يَكُونَ اللَّفْظُ مَتِينًا عَلَى عُذُوبَتِهِ في الفَمِ، ولَذَاذَتِهِ في السَّمْعِ، كَمَا أَنَّهُ لا يَعْني باللَّفْظِ الرَّقِيقِ أَنْ يَكُونَ رَكِيكًا سَفْسَفًا وإنَّما هُوَ اللَّطِيفُ الرَّقِيقُ الحَاشِيَةِ النّاعِمِ المَلْمَسِ[٣].

المُلَاحَظُ أَنَّ القُرْآنَ الكَرِيمَ كَانَ القَاسِمَ المُشْتَرَكَ في التَّمثِيلِ والاستِشهَادِ لَدَى اِبْنِ الأَثِيرِ: "سأَضْرِبُ لَكَ مِثالًا للجَزلِ مِنَ الأَلْفَاظِ والرَّقِيقِ، فَأَقُولُ: اُنْظُرْ إِلَى قَوَارِعِ القُرْآنِ الكَرِيمِ عِندَ ذِكْرِ الحِسَابِ، والعَذابِ، والمِيزَانِ، والصِّرَاطِ، وعندَ ذِكرِ

---

١ - يُرَاجَعُ، زغلول سلام، "ابن الأثير وجهوده في النّقد"، (ط١، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، د.ت): ٨٨.

٢ - ابن الأثير، (المثل السائر)، ق: ١/ ٤٣٣.

٣ - السَّابِقُ:ق: ١/١٨٥-١٨٦.

المَوتِ، ومُفارقَة الدُّنيا، وما جَرَى هَذَا المَجْرَى، فإنَّكَ لا تَرَى شَيئًا منْ ذَلِكَ وَحْشِيّ الأَلْفَاظِ، ولا مُتوعّرًا، ثمَّ انظرْ إلى ذِكرِ الرَّحمَةِ والرَّأفَةِ والمَغفرةِ، والمُلاطَفاتِ في خِطَابِ المُذنِبينَ، والتَّائِبينَ مِنَ العِبَادِ، وما جَرَى هَذَا المَجْرَى؛ فإنَّكَ لا تَرَى شَيئًا من ذَلِكَ ضَعيفَ الأَلْفَاظِ، ولا سَفْسَفًا "[1].

وسَاقَ اِبْنُ الأَثِيرِ أَمْثِلَتَهُ منْ آيَاتِ الذِّكْرِ الحَكِيمِ؛ فمَثَّلَ للجَزْلِ مِنَ الأَلْفَاظِ بآيَاتٍ مِنْ قولِهِ تَعَالَى في سُورَةِ الزُّمَرِ ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ إلى قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ ﴿٧٤﴾ ﴾ وأَقرَّ اِبْنُ الأَثِيرِ بأَنَّ أَلْفَاظَ هَذِهِ الآيَاتِ سَهْلَةٌ مُسْتَعْذَبَةٌ، عَلَى ما بِهَا مِنْ جَزَالَةٍ.

كمَا استدلَّ عَلَى النَّوعِ ذَاتِهِ بِقَولِهِ تَعَالَى في الأَنْعَامِ ﴿ وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٩٤﴾ ﴾ أَمَّا الرَّقِيقُ مِنَ الأَلْفَاظِ؛ فَقَدْ مَثَّلَ لَهُ اِبْنُ الأَثِيرِ بقَولِ اللهِ تَعَالَى مُخاطِبًا نبيَّهُ صلى الله عليه وسلم فِي سُورَةِ الضُّحَى:﴿ وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ ، وكذَلِكَ مَثَّلَ للرَّقيقِ مِنَ الأَلْفَاظِ بِقَولِهِ تَعَالَى م فِي سُورَةِ البَقَرَة :﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لِي وَلْيُؤْمِنُواْ بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾ ، فَيَقُولُ بَعدَ هذَينِ المَوضِعينِ:"هَكَذَا تَرَى سَبِيلَ القُرْآنِ الكَرِيمِ في كِلَا هَذَينِ الحَالَينِ منَ الجَزالَةِ والرِّقَّةِ "[2].

وقَدْ قَدَّمَ اِبْنُ الأَثِيرِ تَقْسِيمًا لأَوْصَافِ الأَلْفَاظِ؛ حَيْثُ يَقُولُ: "ومِنْ أَوْصَافِ الكَلِمَةِ أَلَّا تَكُونَ مُبْتَذَلَةً بينَ العَامَّةِ، وذَلِكَ يَنْقَسِمُ قِسْمَينِ: الأَوَّلُ: ما كَانَ مِنَ الأَلْفَاظِ دالًّا عَلَى مَعْنًى آخَرَ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: الأَوَّلُ: ما يُكْرَهُ ذِكرهُ...، والضَّربُ الثَّاني :وَهُوَ أَنَّهُ وُضِعَ في أَصْلِ اللُّغَةِ لمَعْنًى؛ فَجَعَلَتْهُ العَامَّةُ دَالًّا عَلَى غَيرِه، والَّا أَنَّه لَيسَ بمُسْتَقْبَحٍ ولا مُسْتَكْرهٍ...،أمَّا القِسْمُ الثَّاني ممَّا ابتَذَلَتْهُ العَامَّةُ :وَهُوَ الَّذي لمْ تُغَيِّرْهُ عَنْ وَضْعِهِ، وإنَّما أَنْكرَ اِسْتِعْمَالهُ لأَنَّهُ مُبتذَلٌ بينَهُم، لَا لأَنَّهُ

---

١ – السَّابِقُ:ق :١/ ١٨٦.

٢ – السَّابِقُ: ق: ١/ ١٨٧.

مُسْتقْبَحٌ، ولا لأنَّهُ مُخالفٌ لما وُضِعَ لهُ... وفي هَذَا القِسْمِ نظرٌ عِنْدِي؛ لأنَّه إنْ كَانَ عِبَارةً عَمَّا يَكثُرُ تَداوُلُهُ بَينَ العَامَّةِ؛ فَإنَّ مِنَ الكَثِيرِ المُتَدَاولِ بَينَهُم أَلْفَاظًا فَصِيحَة، كالسَّمَاءِ والأَرْضِ والنَّارِ، والمَاءِ والحَجَرِ والطِّينِ، وأَشبَاهِ ذَلِكَ، وقَدْ نَطَقَ بها القُرْآنُ الكَرِيمُ في مَوَاضِعَ كَثِيرةٍ مِنهُ، وجاءَتْ في كَلَامِ الفُصَحَاءِ نَظْمًا ونَثْرًا، والذي ترجّحَ،في نَظَرِي، أَنَّ المُرادَ منْ هَذَا القِسْمِ إنَّما هُوَ الأَلْفَاظُ السَّخِيفَةُ الضَّعِيفَةُ، سَوَاءٌ تَدَاوَلَها العامَّةُ أوِ الخَاصَّةُ"[١]

وقَدْ بيَّن كيفَ تَعامَلَ القُرْآنُ مَعَ الكَلِمَاتِ والأَلْفَاظِ الَّتِي يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُها بلَفْظِها؛ مَثَلَ الأَسْماءِ المُبْتَذَلَةِ؛ فَلَمْ تُذكَرْ في القُرْآنِ بلَفْظِهَا، وإنَّما جَاءَتْ عَلَى وَجْهٍ آخَرَ، وقَدْ مَثَّل ابْنُ الأَثِيرِ لذَلِكَ بقَولِ اللهِ تَعَالَى فِي القصَصِ:﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴿٣٨﴾ ﴾ فَعبَّرَ عَنِ الآجرِ بالوَقُودِ عَلَى الطِّينِ"[٢].

ومِنَ الأَوْصَافِ الَّتِي قدَّمَها لِلكَلِمَةِ: " أَلَّا تَكُونَ مُشْتَرَكَةً بينَ مَعْنيينِ؛ أَحَدُهما يُكرَهُ ذِكرُهُ، وإذَا وَرَدَتْ وَهِيَ غَيرُ مَقْصُودٍ بها ذَلِكَ المَعْنَى قَبُحَتْ، وذَلِكَ إذا كَانَتْ مُهْمَلَةً بِغَيرِ قَرِينَةٍ تُميِّزُ مَعنَاها عَنِ القُبْحِ، فَأَمَّا إذَا جَاءَتْ ومَعَهَا قَرِينَةٌ؛ فإنَّها لَا تَكُونُ مَعِيبَةً، كَقَولِهِ تَعَالَى، فِي الأَعْرَافِ: ﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ ، أَلَا ترَى أَنَّ لَفْظَةَ (التَّعْزِيرِ) مُشْتَرَكَةٌ تُطْلَقُ عَلَى التَّعْظِيمِ والإِكْرَامِ، وعَلَى الضَّربِ الذي هُو دُونَ الحَدِّ، وذَلِكَ نوعٌ منَ الهوَانِ، وهُما مَعْنَيَانِ ضِدَّانِ؛ فَحَيْثُ وَرَدَتْ هَذِهِ الآيةُ جَاءَ معَهَا قَرَائِنُ مِنْ قَبلِها ومِنْ بعدها، فَخَصَّصَتْ مَعْناها بالحُسْنِ، وميزته عن القُبحِ، وَلَو وَرَدَتْ مُهْمَلَةً بِغَيرِ قَرِينَةٍ، وأُرِيدَ بِهَا المَعْنَى الحسَنَ لَسَبَقَ إلَى الوَهمِ ما اشتَمَلَتْ عَلَيهِ منَ المَعْنَى القَبِيحِ، مِثالُ ذَلِكَ: لَوْ قَالَ قَائِلٌ: لقيتُ فُلانًا فَعزرتُهُ؛ لَسَبَقَ إلى الفَهمِ أنَّهُ ضَربَهُ وأَهَانَهُ، ولَو قَالَ: لَقِيتُ فُلَانًا فأَكْرمْتُهُ وعزَّرْتُهُ؛ لَزَالَ ذَلِكَ اللَّبْسُ[٣].

---

١ – السَّابِقُ:ق:١/ ١٩٦–١٩٩.
٢ – السَّابِقُ:ق:١/ ٢٠٠.
٣ – السَّابِقُ:ق:١/ ٢٠٢.

وقَدْ خَالَفَ اِبْنُ الأَثِيرِ، ابنَ سِنَانَ في مَذْهبِهِ حَولَ أَوْصَافِ الكَلِمَةِ؛ حَيْثُ رأَى الثَّاني أَنْ تَكُونَ اللَّفْظَةُ مُؤَلَّفَةً مِن أَقَلِّ الأَوْزَانِ تركِيبًا؛ ومِنْ ثَمَّ قالَ اِبْنُ الأَثِيرِ :"ولَيسَ الأَمرُ كمَا ذَكَرهُ؛ فإنَّ قُبْحَ هَذِهِ اللَّفْظةِ، يَقصِدُ (سُوَيْدَاوَاتِهَا) لمْ يَكُنْ بِسببِ طُولِهَا، وإنَّما هُوَ لأنَّها في نَفسِهَا قَبيحةٌ، وقَدْ كَانَتْ، وهِيَ مُفْرَدَةٌ حَسَنَةٌ، فلَمَّا جُمِعَتْ قَبُحَتْ، لا بِسَببِ الطُّولِ. والدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ أنَّه قَدْ وردَ في القُرْآنِ الكَرِيمِ أَلْفَاظٌ طِوَالٌ، وهِيَ مَعَ ذَلِكَ حَسَنَةٌ، كَقَولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ البَقَرَةِ : ﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾؛ فَإنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ(فَسَيَكْفِيكَهُمُ) تِسْعةُ أَحرُفٍ، وكَقَولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴿٥٥﴾ ﴾،فإنَّ هَذِهِ اللَّفْظةَ، يَقصِدُ (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ) عَشْرةُ أَحرُفٍ، وكِلْتَاهُما حَسَنَةٌ رَائقةٌ، ولَو كَانَ الطُّولُ ممَّا يُوجِبُ قُبحًا؛ لقبحتْ هاتانِ اللَّفْظَتانِ، ولَيسَ كذَلِكَ؛ أَلَا تَرى أَنَّهُ لَو أَسْقَطَ مِن لَفْظَةِ (سُوَيْدَاوَاتِهَا)،الهاءَ والألفَ اللَّتَينِ هُما عِوَضٌ عَنِ الإضَافَةِ؛ لَبَقِيَ مِنها ثَمانيَةُ أَحرُفٍ؟ ومعَ هَذَا فإنَّها قَبيحَةٌ، ولَفْظَةُ (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ) عَشْرةُ أَحرُفٍ، وهِيَ أَطْولُ مِنهَا بحَرْفَينِ؛ وَمعَ هَذَا فإنَّها حَسَنَةٌ رائقَةٌ" [١].

ويَبْدُو أنَّ اشتِرَاطَهُ لِعَدَمِ اِسْتِخْدَامِ الوَحْشِيِّ الغَلِيظِ المُتَوَعِّرِ مِنَ الأَلْفَاظِ صَدًى لآراءِ الجاحِظِ؛ حِينَ رَأَى أَنَّهُ لا يَنبغِي أَنْ يَكُونَ الكَلَامُ غَرِيبًا وَحْشِيًّا؛ إذِ الوَحْشِيُّ مِنَ الكَلَامِ يَفهمُهُ الوَحْشِيُّ مِنَ النَّاسِ[٢]. كَمَا أَنَّ اشتِراطَهُ أَلَّا يَكُونَ اللَّفْظُ عَامِيًّا ولا سَاقِطًا ولا سُوْقِيًا صَدًى لما قَرَّرَهُ أَسلَافُهُ مِنَ النُّقَّادِ[٣]؛ كَابْنِ رَشِيقٍ، وما أَخذهُ أُسامةُ بْنُ مُنقِذٍ عَنْ العَسْكرِيّ[٤]، إلَّا أنَّ اِبْنَ الأَثِيرِ أَضَافَ بُعْدَينِ مُهِمَّينِ في تَحْدِيدِ جَودَةِ اللَّفْظِ والتَّرْكِيبِ؛ هُما :الالتِفَاتُ إلى التَّطوُّرِ

---

١ – السَّابِقُ:ق: ١/ ٢٠٤–٢٠٥.

٢ – يُرَاجَعُ، الجاحظ، "البيان والتبيين"، (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٨م):١/ ١٤٤.

٣ – يُرَاجَعُ، عبد الحكيم راضي، " نظرية اللُّغة في النّقد الأدبيّ"، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م):١٥٦.

٤ – يُرَاجَعُ، أسامة بن منقذ،" البديع في نقد الشّعر"، تحقيق أحمد بدوي، حامد عبد المجيد، (القاهرة: مصطفى الحلبي،١٩٦٠م):١٦٢. ويُرَاجَعُ، أبو هلال العَسكريّ: "الصّناعتين"، تحقيق مفيد قميحة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٩م):١٦٦–١٦٧.

الدَّلَالِيّ لِلَفْظَةِ، أَوِ التَّرْكِيبِ، والثَّاني مُرَاعَاةُ البُعْدَينِ الزَّمَانِيِّ والمَكَانِيّ لِاسْتِخْدَامِ الأَلْفَاظِ والتَّرَاكِيبِ.

ومن ثَمَّ؛ يُشِيرُ إلى وُقُوعِ تَفَاوُتِ التَّفَاضُلِ في تركيبِ الأَلْفَاظِ أَكْثَر منْ مُفْرَدَاتِها؛ مُبرّرًا ذَلِكَ بأَنَّ التَّرْكِيبَ أَعسَرُ وأَشَقُّ، وقد استدلَّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بأَنَّ أَلْفَاظَ القُرْآنِ الكَرِيمِ، مِنْ حَيْثُ انفِرادُها قَدِ استعمَلَهَا العَرَبُ ومَنْ بَعدَهم، ومعَ ذَلِكَ فإنَّهُ يَفُوقُ جَمِيعَ كَلَامِهِم، ويَعْلُو عَلَيهِ؛ ولَيسَ ذَلِكَ إِلَّا لِفَضِيلَةِ التَّرْكِيبِ[1]؛ كما ذَكَرَ أَوْصَافًا أُخْرَى، ولم يمَثِّلْ لمَثَلَهَا مِنَ القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ لِعَدَمِ اشتِمَالِهِ عَلَى مَثَلِها؛ لما يَعْتريهَا مِنْ عُيُوبٍ مُتَنَوِّعَةٍ "وممَّا يَدْخلُ في هَذَا البَابِ أَنْ تُجْتَنَبَ الأَلْفَاظُ المُؤَلَّفَةُ مِن حُرُوفٍ يَثْقُلُ النُّطْقُ بها، سَوَاءٌ كَانَتْ طَوِيلَةً أَو قَصِيرةً..."[2].

ومِن تِلْكَ الأَوْصَافِ للكَلِمَةِ بِأَنْ تَكُونَ خَفِيفَةَ الحركَاتِ: ليخِفَّ نُطْقُها؛ وهُوَ وَصْفٌ مُترَتِّبٌ عَلَى ما قَبْلَهُ "ولِهَذَا إِذَا تَوالَى حرَكَتانِ خَفِيفتَانِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لم تُثْتَقْلْ، وبخِلَافِ ذَلِكَ الحَركَاتُ الثَّقِيلَةُ؛ فإِنَّهُ إِذَا تَوَالَى مِنهَا حرَكَتانِ في كَلِمَةٍ وَاحِدةٍ اُستُثْقِلتْ...،واعلَمْ أَنَّهُ قَدْ توَالَتْ حرَكَةُ الضَّمِّ في بَعْضِ الأَلْفَاظِ، ولمْ يَحْدُثْ فيهَا كَراهَةٌ ولا ثِقَلٌ؛ كَقَولِهِ تَعَالَى، فِي سُورَةِ القَمَر:﴿ وَلَقَدۡ أَنذَرَهُم بَطۡشَتَنَا فَتَمَارَوۡاْ بِٱلنُّذُرِ ﴿٣٦﴾ ﴾، وكقَولِهِ في السُورَةِ نَفْسِها:﴿ إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ ﴿٤٧﴾ ﴾، وفي قَولِهِ في السُّورَةِ ذَاتِهَا: ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٖ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ ﴾، فَحَركةُ الضَّمِّ في هَذِهِ الأَلْفَاظِ مُتوَالِيَةٌ، ولَيسَ بها ثِقَلٌ ولا كَرَاهَةٌ"[3].

---

١ – ابن الأثير: المثل السائر، ق ١: ١٦٢ – ١٦٦.
٢ – السّابقُ، ق: ١/ ٢٠٦.
٣ – السّابقُ، ق: ١/ ٢٠٧.

الـمَـبحَثُ الثَّانِي
رَوَافِدُ التَّفْسِيرِ عِنْدَ اِبْنِ الأَثِيرِ

- **الرَّافِدُ الأَوَّلُ: القُرْآنُ الكَرِيمُ:**

أَكْثَرُ المَوَاضِعِ الَّتِي تعرَّضَ فِيهَا اِبْنُ الأَثِيرِ لهَذَا الرَّافِدِ في مَعرِضِ حَدِيثِهِ عَنِ اختِيارِ الأَلْفَاظِ المفْرَدَةِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ" ومِن عَجِيبِ ذَلِكَ أَنَّكَ تَرى لَفْظَتَينِ تدُلَّانِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ، وكِلَاهُما حَسَنٌ في الاِسْتِعْمَالِ، وهُما عَلَى وَزنٍ وَاحِدٍ، وعِدَةٍ وَاحِدَةٍ، إلَّا أنَّهُ لا يَحسنُ اِسْتِعْمَالُ هَذِهِ في كُلِّ مَوضِعٍ تُستَعمَلُ فيهِ هَذِهِ، بَلْ يُفرِّقُ بَينَهُما في مَوَاضِعِ السَّبْكِ، وهَذَا لا يُدركُهُ إلَّا مَنْ دَقَّ فَهْمُهُ، وجَلَّ نَظرُهُ"[١].

وتَقْتَضِي طَبِيعَةُ التَّمثِيلِ بالاختِيارِ بَينَ الأَلْفَاظِ أَنْ يَكُونَ الاستِشْهَادُ بأَكْثَرَ مِنْ آيَةٍ في المَوضِعِ الوَاحِدِ؛ لبيَانِ مدَى المُنَاسَبَةِ في دِقَّةِ الاختِيارِ، والحِكمَةِ مِنَ اختِيَارِ كُلِّ لَفْظٍ، أَو تركِيبٍ في مَوضِعِهِ، ومنَ المَوَاضِعِ الَّتِي مَثَّل لها:

- <u>أَوَّلًا: التَّفاضُلُ بينَ الأَلْفَاظِ ومُنَاسبَتِهَا:</u>

قَولُهُ تَعَالَى في الأَحزَابِ: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴿٤﴾ ﴾ وقولُهُ تَعَالَى فِي آلِ عِمْرانَ: ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾ ﴾، يعقِّبُ عَلَى استِعمَالِ (الجَوفِ) في الأُولى،و(البَطْنِ) في الثَّانيَةِ لا العَكْسِ بأنَّ اللَّفْظَتَينِ " سَواءٌ في الدَّلَالَةِ، وهُما ثُلَاثِيَّتَانِ في عدَدٍ وَاحِدٍ، ووَزْنُهما وَاحِدٌ أيضًا، فانظُرْ إلَى سَبكِ الأَلْفَاظِ كيفَ تَفْعَلُ"[٢].

ومِنَ أمثَلَتِهِ لِذَلِكَ قولُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النّجمِ: ﴿ مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾ ﴾ وقَولُهُ فِي سُورَةِ ق ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾ ﴾ فَيعقِّبُ عَلَى الآيتين بِأنَّ القلبَ والفُؤادَ: "سواءٌ في الدَّلَالَةِ، وإنْ كَانَا مختلفَينِ في الوَزنِ، ولم يَستَعملِ القُرْآنُ أَحدَهما مَوضِعَ الآخرِ"[٣].

---

١ – السّابقُ، ق: ١/ ١٦٤.
٢ – السّابقُ، ق: ١/ ١٦٤.
٣ – السّابقُ، ق : ١/ ١٦٥.

ثَانِيًا: التَّفَاوُتُ فِي التَّفَاضُلِ بَينَ التَّرَاكِيبِ:

يُعَلِّلُ لِوقوعِ التَّفَاضُلِ في التَّركيبِ أَكثرَ من المفرادتِ بِأَنَّ التَّرْكِيبَ "أعسَرُ وأشقَّ. أَلَا ترَى أَلْفَاظَ القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ من حَيْثُ انفرادُها، قد استَعمَلَتْها العربُ ومَن بعدَهُم، ومع ذَلِكَ فإنَّهُ يفُوقُ جميعَ كَلَامهِمّ، ويَعلُو عليهِ؟ وليسَ ذَلِكَ إلَّا لفَضِيلةِ التَّرْكِيبِ"[١]، ويُمَثِّلُ لذَلِكَ بقَولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ هُودٍ: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ " إنَّكَ لم تَجدْ ما وَجَدْتَهُ لهَذِهِ الأَلْفَاظِ مِنَ المَزِيَّةِ الظَّاهِرةِ إلَّا لأَمرٍ يَرجِعَ إلى تركِيبِها، وأنَّهُ لم يعرضْ لها هَذَا الحسنُ إلَّا مِن حَيْثُ لاقَتْ الأُوْلَى بالثَّانيةِ، والثَّالِثةُ بالرَّابعَةِ، وكذَلِكَ إلى آخِرِها، فَإنِ اِرتبتَ في ذَلِكَ فَتَأَمَّلْ، هَلْ تَرَى لَفْظَةً منها لَو أُخذَتْ مِن مَكَانِها، وأُفْرِدتْ مِن بَينِ أَخوَاتِها، كَانَتْ لَابِسَةً مِنَ الحُسْنِ ما لَبستْهُ في مَوضِعِها مِنَ الآيةِ؟[٢]"؟

ومِنَ المُفَسِّرينَ مَنْ تأثَّروا بآرَاءِ اِبْنِ الأَثِيرِ؛ فقَالُوا :" أرأيتَ أنَّهُ لمْ يَقُلْ: جَفِّفِي مَاءَكِ مَثَلًا، مَعَ أنَّهُ التَّعبيرُ المُتَّفِقُ معَ طَبِيعَةِ الأرضِ وشَأنِها، إنَّما قال (اِبْلَعِي مَآءَكِ)؛ ليُصوِّرَ لكَ أنَّ الأرضَ؛ كَمَا اتَّجهَتْ إليها إرادَةُ العَزِيزِ الخبيرِ، انقلبَتْ مَسَامُّها وشُقُوقُها إلَى أفواهٍ فاغِرةٍ، تُبتلَعُ بها المِياهُ ابتِلَاعًا، فهِيَ لمْ تنفّذَ الأمرَ بالطَبِيعَةِ المأْلُوفَةِ لهَا، إنَّما بالانْقِيادِ لأمرِ خَالِقِها جَلَّ جَلَالُهُ"[٣].

- ثَالِثًا: التَّنَاسُقُ بَينَ فَوَاصِلِ الآيَاتِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ:

يَرُدُّ اِبْنُ الأَثِيرِ على منْ ذَمَّ السَّجعَ المُتحقّقَ في نِهَايَاتِ الآيَاتِ القُرْآنيَّةِ بأَنَّهُ لَا يَرَى وَجْهًا لِذَمِّهِم " سِوَى عَجْزِهم أَنْ يَأْتُوا بهِ، وإلَّا فَلَو كَانَ مَذْمُومًا لَمَا وَرَدَ في القُرْآنِ الكَرِيم؛ فَإنَّهُ قَدْ أَتَى منهُ بالكَثِيرِ؛ حتَّى إنَّه ليُؤْتَى بِالسُّورَةِ جَميعًا مَسْجُوعةً؛ كَسُورَةِ الرَّحمَنِ، وسُورَةِ القَمَرِ وغَيرِهما، وبالجُملَةِ فَلَمْ تخْلُ مِنهُ سُورَةٌ مِنَ السُّورِ"[٤]. وقَدْ أَوردَ نَماذجَ عِدَّةً لهَذَا التَّناسُقِ في الفَوَاصِلِ بينَ نهَايَاتِ

---

١ - السّابقُ، ق : ١/ ١٦٦.

٢ - السّابقُ، ق : ١/ ١٦٧.

٣ - يُرَاجَعُ، محمد سعيد البوطي، " من روائع القرآنِ"، (ط١، دمشق: دار الفارابي، ١٩٧٠م): ٢٦٩.

٤ - ابن الأثير : المثل السائر، ق : ١/ ٢١٠.

الآيَاتِ[١]، كما لَم يَكْتَفِ بمجرَّدِ الوُقُوفِ عِندَ التَّناسُقِ، أَو ما أُطلِقَ عليهِ الأَلْفَاظُ المَسْجُوعةُ، بَلِ اِشترطَ لَها شُرُوطًا أُخْرَى؛ فَيَنبغِي " أَنْ تَكُونَ الأَلْفَاظُ المَسْجُوعَةَ حُلْوةً حارَّةً، طنَّانَةً رنَّانَةً، لا غَثَّةً ولابَارِدَةً؛ وأَعْني بِقَولي: (غثَّةً بارِدَةً) أنَّ صاحبَها يَصْرِفُ نَظرَهُ إلى السَّجعِ نَفسِهِ، من غَيرِ نَظَرٍ إلى مُفْرَدَاتِ الأَلْفَاظِ المَسْجُوعةِ، وما يُشْتَرطُ لها مِنَ الحُسنِ، ولا إلَى تركيبِها، وما يُشترطُ لهُ منَ الحُسنِ...؛ فإذَا صُفِّيَ الكَلَامُ المَسْجوعُ مِنَ الغثَاثةِ والبَرْدِ؛ فإنَّ وراءَ ذَلِكَ مَطْلُوبًا آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ فيهِ تابِعًا للمَعْنَى، لا أَنْ يَكُونَ المَعْنَى فيهِ تابعًا للَّفْظِ؛ فإنَّهُ يجيءُ عندَ ذَلِكَ كَظَاهرٍ مموَّهٍ، عَلَى باطنٍ مُشَوَّهٍ، ويَكُونُ مَثَلُه كَغِمدٍ مِنْ ذَهَبٍ، عَلَى نَصْلٍ مِنْ خَشَبٍ[٢] ".

اللَّافتُ للنَّظرِ في تنَاوُلِهِ لأَقْسَامِ السَّجْعِ أَنَّهُ ذَكرَ فيهِ قَولًا كُلِّيًّا، أَسَّسَهُ في ظِلَالِ الآيَاتِ المَسْجُوعَةِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ ممَّا يَعنِي أَنَّ تَقسِيمَهُ أَسَاسُهُ القُرْآنَ الكَرِيمَ؛ فإذَا بيَّنَ "أَقسَامَ السّجعِ، ولُبَّهُ وقشُورَهُ؛ فَسَنقُولُ فيه قَولًا كُلِّيًّا، وَهُوَ أنَّ السَّجعَ عَلَى اِختلَافِ أَقْسَامِهِ ضَربانِ: أَحدُهُما يُسَمَّى (السَّجْعُ القَصيرُ) :وَهُوَ أَنْ تَكُونَ كُلُّ وَاحِدَةٍ منَ السَّجْعَتينِ مُؤَلَّفَةً مِنْ أَلْفَاظٍ قَلِيلةٍ، وكُلَّمَا قَلَّتِ الأَلْفَاظُ، كَانَ أَحْسَنَ؛ لِقُربِ الفَواصِلِ المَسْجُوعَةِ مِنْ سَمعِ السَّامعِ، وهَذَا الضَّربُ أَوْعَرُ السَّجْعِ مَذْهبًا وأبعدُهُ مُتناولًا، ولا يكادُ اِسْتِعْمَالُهُ يقَعُ إلَّا نَادِرًا، والضَّرْبُ الآخَرُ: يُسَمَّى (السَّجْعُ الطَّويلُ)، وَهُوَ ضِدَّ الأَوَّلِ؛ لأنَّه أَسْهَلُ مُتَنَاوَلًا"[٣].

صَدَّر اِبْنُ الأَثِيرِ أمثَلتهُ عَلَى الضَّربَينِ مِن آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ فمَثَّلَ للسَّجعِ القصيرِ بما هُو مُؤلّفٌ مِن لَفْظَتَينِ بقولِهِ تَعَالَى، فِي المُرْسَلَاتِ:﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ۝٢﴾، وقَولِهِ فِي المُدّثِّرِ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ۝١ قُمْ فَأَنذِرْ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ۝٥﴾ وأَورَدَ مِنَ السَّجْعِ القَصِيرِ ما كَانَ مُؤلّفًا من ثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ وأَربعَةٍ وخَمْسَةٍ، حتَّى العَشْرَةِ، ومَثَّلَ لهُ بمفتَتَحِ سُورَةِ النّجمِ: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا

١ – للمزيد ، يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق : ١/ ٢١٠.
٢ – ابن الأثير : السّابقُ، ق : ١/ ٢١٣.
٣ – ابن الأثير : السّابقُ، ق : ١/ ٢٥٧.

يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾ وقولهِ تعَالَى﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ﴿١﴾ وَإِن يَرَوْا۟ ءَايَةً يُعْرِضُوا۟ وَيَقُولُوا۟ سِحْرٌ مُّسْتَمِرٌّ ﴿٢﴾ وَكَذَّبُوا۟ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴿٣﴾ ﴾[1].

أمَّا مَا زَادَ عَنِ العَشْرةِ، فقَدْ عَدَّهُ اِبْنُ الأَثِيرِ منَ السَّجعِ الطَّويلِ، وَهُوَ ما تأَلَّفَ مِن إِحدَى عَشْرَةَ لَفْظَةً، إِلَى العِشرينَ لَفْظَةً وما حولهَا، وقدْ أوردَ لها اِبْنُ الأَثِيرِ أمثِلَةً منْ آيَاتِ الذِّكْرِ الحَكِيمِ أَيضًا[2].

- **الرَّافِدُ الثَّاني: الحَدِيثُ الشَّرِيف وأَثرُهُ في تَرْجيحِ المَعَانِي ودَلالَتِهَا** :

اِعتَمَدَ اِبْنُ الأَثِيرِ عَلَى الحَدِيثِ الشَّرِيفِ بشَكْلٍ لَافِتٍ عِندَ تَعرُّضِهِ لآيَاتِ الذِّكْرِ الحَكِيمِ؛ ومن ثَمَّ يُعَدُّ الحَدِيثُ لدَيهِ رافِدًا خِصبًا مِن رَوَافِدِ التَّفْسِيرِ والاِستِدْلالِ عَلَى مَكنُوناتِ آيَاتِ القُرْآنِ وأسرَارِها؛ والدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ أنَّهُ عِندَ الاستِدلالِ عَلَى القِسْمِ الثَّالِثِ مِنْ أَقسَامِ تأويلِ المَعْنَى استَشهدَ بِقَولِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم لأَزْوَاجِهِ:(أَطوَلكُنَّ يَدًا أَسْرعُكُنَّ لحُوقًا بي) [3]؛ يقُولُ اِبْنُ الأَثِيرِ:" فلمَّا ماتَ ﷺجَعلْنَ؛ يقْصِدُ زَوجَاتِهِ يُطَاولنَ بَينَ أَيدِيهِنَّ حَتَّى يَنظُرنَ أَيَّتَهُنَّ أَطولُ يَدًا، ثُمَّ كَانَتْ زَينَبُ أَسْرعُهُن لحُوقًا بهِ، وَكَانَتْ كَثِيرةَ الصَّدقَةِ، فَعلِمْنَ حِينَئذٍ أنَّهُ لم يُرِد الجارحةَ، وإنَّما أَرَادَ الصَّدقةَ؛ فهَذَا القولُ يدلُّ عَلَى المَعنَيَينِ المُشَارِ إِلَيهِمَا[4]" .

ومن ذَلِكَ، أيضًا، أنَّهُ توقَّعَ أنَّ المُتَلَقِّيَ قدْ يتساءَلُ حولَ وقُوعِ السَّجعِ في القُرْآنِ قَائِلًا:" فإِنْ قِيلَ: إِنَّكَ اشترطْتَ أَنْ تَكُونَ كلُّ وَاحِدةٍ من الفِقرتينِ في الكَلَامِ المَسجُوعِ دالةً عَلَى مَعْنًى غيرِ المَعْنَى الذي دلَّتْ عَلَيهِ أُختُها، وإنَّما اشترَطْتَ هَذِهِ الشَّريطَةَ فِرَارًا مِنْ أَنْ يَكُونَ المَعْنَيَانِ شَيئًا وَاحِدًا، ونَرى قَدْ وَرَدَ في القُرْآنِ الكَرِيم لَفظَتانِ بمَعْنًى وَاحِدٍ في آخرِ إِحْدَى الفِقْرتَينِ المَسجُوعَتينِ؛

---

١ – يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق : ١/ ٢٥٧–٢٥٨.

٢ – للمزيدِ، السّابقُ، ق : ١/ ٢٥٨.

٣ – الحَدِيث أخرجه البخاريُّ في صحيحِهِ، حَدِيثٌ رقم: ١٤٢٠، وأخرجهُ مسلمٌ في صحيحِهِ، حَدِيث رقم: ٢٤٥٢.

٤ – ابن الأثيرِ: المثل السائر، ق : ١/ ٦٧.

كَقَولِهِ فِي سُورَةِ مَريمَ ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ﴿٥٤﴾ وكُلُّ رَسُولٍ نَبيٌّ [١]".

وجَاءَ ردُّ اِبْن الأَثِيرِ عَلَى السَّائلِ الافتراضيِّ مُستشْهِدًا فيه بالحَدِيثِ الشَّرِيفِ في قولِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم قدْ غيَّرَ لَفظَةَ(مأْزوراتٍ) طَلَبًا للسَّجعِ [٢]، وهِيَ (مَوزُوراتٌ)؛ كما وصفَ العينَ: بـ(اللَّامَّة)،وهِيَ الملِمَّةُ، دونَ زيادةِ مَعْنًى"فالسَّجعُ قد أُجيزَ مَعهُ تغييرُ وضعِ اللَّفْظةِ، وأُجيزَ مَعهُ أَنْ يُوردَ لفظتَانِ بمَعْنًى وَاحِدٍ في آخرِ إحدَى الفِقرتينِ، ومعَ هَذَا فلمْ يجزْ في اِسْتِعْمَالهِ أنْ يوردَ فِقرتانِ بمَعْنًى وَاحِدٍ؛ لأنَّهُ تطْويلٌ محضٌ لا فائدَةَ فيهِ"[٣].

- **الرَّافِدُ الثَّالِثُ: الشِّعْرُ وأَثَرُهُ في تَرجِيحِ المَعَانِي ودَلَالَتِهَا**:

الشِّعرُ رافِدٌ مُهِمٌّ لدى اِبْن الأَثِيرِ في الاستِدْلالِ عَلَى المَعَانِي وتَرْجيحِ دَلالتِها، خَاصَّةً عندَ التَّعرُّضِ لآيَاتِ الذِّكْرِ الحَكِيمِ، وفي تَصَوّرِي أَنَّ كِتَابَهُ يَحوِي استِشْهادَاتٍ شِعريَّةٍ غزيرةٍ، ممايعني أنَّ الشِّعرَ رَافِدٌ خِصبٌ في الاستِدْلالِ عَلَى المَعَانِي القُرْآنيَّةِ والوُقُوفِ عَلَى جَمَالِيَّاتِها.

ولَعلِّي أَلْفِتُ النَّظَرَ إلى أنَّ شَواهِدَهُ الشِّعْريَّةَ تَسْتَحِقُّ أنْ تُفردَ لها دِراسَاتٌ مُسْتَقِلَّةٌ مِنْ جَوانِبَ عِدَّةٍ، وَأَكتَفِي، هُنَا، بالإشَارَةِ إلى كَيْفِيَّةِ استِدْلَالِهِ بالشِّعرِ لتَرْجيحِ الآرَاءِ التَّفسيريَّةِ؛ كاسعتِعَانَتِهِ بِهِ في التَّأصيلِ لأَقْسَامِ تَأويلِ المَعْنَى، وبخَاصَّةٍ الثَّالِثُ مِنهُ؛ فَقَدْ أَورَدَ شَوَاهِد شِعريَّةً؛ كَقولِ أَبي تمَّامٍ:

بِالشِّعرِ طَولٌ إِذَا اِصطَكَّتْ قَصَائِدُهُ في مَعْشَرٍ وَبِهِ عَن مَعْشَرٍ قِصَرُ

ويراهُ مُحتمِلًا تأويلَينِ، الأَوّلُ اتّساعُ مجالِ الشِّعْرَ لمدحِ ممدوحِهِ، وَضِيقُهُ بمدحِ غَيرِهِ؛ لأنَّ مآثرَهُ كَثِيرةٌ، ومآثرَهم قليلةٌ، والثَّاني: أنَّ الشِّعرَ يكسبُ فخرًا ونباهةً بمدحِهِ، وخُمولًا بمدحِ غَيرِهِ" فلَفْظَةُ الطّول يفهمُ منها ضِدُّ القِصرِ، ويُفهمُ منها الفَخرُ، مِن قَولِنا :طَالَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ: أَيْ فَخَرَ عَليهِ[٤] ".

وقَدْ وازَنَ بينَ خُصُوصيَّةِ الكَلِمَةِ في السِّياقِ القُرْآنيّ، وهِيَ ذاتهَا في الشِّعرِ، وأَشَارَ إلى أَنَّ الكَلِمَةَ في السِّيَاقِ القُرْآنيّ تكتَسِي بِحُلَّةِ الجَمالِ الَّتِي لا تتحَقَّقُ

---

١ - السّابقُ، ق :١/ ٢٢٠.
٢ - الحَدِيث: ارجعن مأزورات غير مأجورات، ورد في سُنَنِ ابن ماجَةَ برقم ١٥٧٨.
٣ - ابن الأثيرِ: المثل السائر، ق :١/ ٢٢٠.
٤ - للمزيدِ، يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق: ١/ ٦٩

لها حتَّى في الشِّعرِ، ومَثَّل لَها بلَفْظَةِ (يُؤذِي) في القُرْآنِ، وفي السِّيَاقِ الشِّعريِّ؛ ليؤَكِّدَ أَنَّها تَروقُ في كَلَامِ اللهِ، وتُكْرَهُ في غَيرِهِ؛ ويُمَثِّلُ لَهَا بذِكْرِ لَفْظَةٍ في القُرْآنِ والشِّعرِ؛ فَيراها في القُرْآنِ مَتينَةً جَزلَةً، ولَكِنَّها في الشِّعرِ ضَعِيفَةٌ رَكِيكَةٌ؛ بِسَبَبِ التَّرْكِيبِ؛ فَهِيَ في قَولِهِ تَعَالَى فِي الأَحزَابِ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي ٱلنَّبِيَّ فَيَسْتَحْيِۦ مِنكُمْۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّۚ ﴿٥٣﴾ ﴾ وفي الشِّعرِ، فِي قَولِ المُتَنَبِّي:

تَلَذُّ لَهُ المُروءَةُ وَهْيَ تُؤذِي وَمَنْ يَعْشَقْ يَلَذُّ لَهُ الغَرَامُ

ومَعَ تَمثِيلِهِ للمَعَانِي الشَّرِيفةِ، فَإِنَّ (تُؤذِي) حَطَّتْ مِن مكانَةِ البَيْتِ؛ بِسَبَبِ ضَعْفِ تَركيبِهَا، معَ حُسْنِ مَوقِعِ تركيبِها في الآيةِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ تَنْدَرِجَ اللَّفْظَةُ مَعَ ما بعدَها، وتَتعلَّقُ بهِ؛كَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي ٱلنَّبِيَّ ﴾، في حينِ جَاءَتْ مُنْقَطِعَةً في بيتِ المُتَنبِّي ؛ لأَنَّهُ قَالَ:(تَلَذُّ لَهُ المُروءَةُ وَهْيَ تُؤذِي)، ثُمَّ: (وَمَنْ يَعْشَقْ يَلَذُّ لَهُ الغَرَامُ)؛ "فَجَاءَ بكَلَامٍ مُستأنَفٍ"[١].

ويَرَى اِبْنُ الأَثِيرِ أَنَّ لَفْظَةَ (لي)، مَثَلُ لَفْظَةِ (يُؤذِي) في قَولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ (ص): ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾ ﴾ فَيَرَى أَنَّ "فَلَفْظَةُ (لي) مَثَلُ (يُؤْذِي)؛إذ جَاءَتْ مُندرِجةً مُتَعلِّقةً بما جَاءَ بَعْدَها؛ فَإذَا جِئء بِها مُنقطِعةً، لا تَكونُ لائِقَةً؛ كَقَولِ المتنبّي:

تُمسِي الأَمَانِيُّ صَرْعَى دُونَ مَبلَغِهِ فَمَا يَقُولُ لِشَيءٍ لَيْتَ ذَلِكَ لِي

ويرَى أنَّ بَعضَ الجُهَّالِ يَقَعُونَ في هَذَا المَوضِعِ، فيُدْخِلُونَ فيهِ ما لَيسَ مِنهُ؛ كَقَولِ المتنبّي:

مَا أَجْدَرَ الأَيّامَ وَاللَّيَالِي بِأَنْ تَقُولَ مَا لَهُ وَمَا لِي[٢]

"فَإنَّ لَفْظَةُ (لي)،هَاهُنَا، قَدْ وَرَدَتْ بَعدَ (مَا) وَقَبْلَها (مالَهُ)،ثمَّ قالَ: (ومَالِي) فَجَاءَ الكَلَامُ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ، ولَو جاءَتْ لَفْظَةُ (لي)،هَاهُنَا؛ كَمَا جَاءَتْ في البَيتِ الأَوَّلِ لكَانَتْ مُنقَطِعَةً عَنِ النَّظِيرِ والشَّبيهِ؛ فَكَانَ يَعلُوها الضَّعفُ والركّةُ،

١ – السّابقُ، ق:١/ ١٦٧

٢ – يُراجَعُ، السّابقُ، ق:١/ ١٦٨.

وبينَ وُرُودِها ،هَاهُنَا، وَوُرُودِوها في البَيتِ الأَوَّلِ فَرقٌ يَحكُمُ فيهِ الذَّوقُ السَّليمُ"[١].

وَيُمَثِّلُ لمَثَلِ هَذَا الأَمْرِ بِلَفْظِ (القُمَّلِ)، ويَرى أَنَّهُ وَرَدَ حَسَنًا في القُرْآنِ وَغَيرَ حَسَنٍ في الشِّعرِ ، كَمَا فِي قَولِهِ تَعَالَى فِي الأَعْرَافِ:﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ كما وردَ فِي قَولِ الفَرْزدَقِ:

مِنْ عِزِّهِم جَحَرَتْ كُلَيبٌ بَيْتَهَا زَربًا كَأَنَّهُمُ لَدَيهِ القُمَّلُ

ويَرَى أَنَّهُ حَسُنَ في الآيةِ دُونَ الشِّعرِ؛ لأَنَّهُ جَاءَ مُندَرِجًا في الآيةِ في ضِمْنِ كَلَامٍ، لمْ ينقَطِعِ عِندَهُ، في حينِ انقَطَعَ الكَلَامُ عندَهُ قَافِيَةً في الشِّعْرِ[٢].

واللَّافِتُ أَنَّهُ تَوقَّفَ وَقْفَةً مُتأَنِّيةً عِندَ أَلْفَاظِهَا، وَضَّحَ فِيهَا أَبْعَادًا جَمَالِيَّةً دَقِيقَةً؛ فَيرَى أنَّ الآيةَ تَضَمَّنَتْ خَمْسَةَ أَلْفَاظٍ؛ هِيَ: الجَرَادُ، والضَّفَادِعُ، والدَّمُ، والقُمَّلُ، والطُّوفَانُ؛ أَحْسَنُها الطُّوفَانُ، والدّمُ، والجَرادُ، فلَمَّا وَرَدَت الخمسةُ مُجْتَمِعَةً قُدِّم لفْظًا(الطُّوفَانِ) و(الجَرادِ)،وأُخِّرَ لَفْظُ(الدَّمِ)، وجُعِلَ لَفْظَا (القُمَّلِ والضَّفَادِعِ) وَسطًا؛ ليَطرُقَ الحَسَنُ مِنها السَّمعَ أَوَّلًا، ويَنْتَهِي بمثلِهِ آخِرًا، ولَفْظُ(الدّم) أَحْسَنُ منْ لَفْظَي(الطُّوفَانِ)، و(الجَرَادِ)،وأَخَفُّ اِسْتِعْمَالًا؛ ولِذَا جِيءَ به آخِرًا. ومُرَاعَاةُ ذَلِكَ مِنَ الأَسرارِ والدَّقائقِ في اِسْتِعْمَالِ مثلِ هَذِهِ الأَلْفَاظِ ليسَ في قُدْرةِ البَشرِ[٣].

- **الرَّافِدُ الرَّابعُ: الاِستِدْلالُ العَقْلِيّ والاِجتِهَادُ**:

يُمَثِّلُ الاستِدلَالُ العَقْلِيُّ والاجتِهَادُ المُؤَسَّسُ عَلَى عِلمٍ رَصِينٍ، ودِرَايةٍ بأُصُولِ الدّينِ واللُّغَةِ والأَدَبِ، رَافِدًا بالِغَ الأَهَمِّيَّةِ في الأَقْوَالِ التَّفْسِيرِيَّةِ لِابْنِ الأَثِيرِ؛ حَيْثُ يكشفُ كِتَابُهُ هَذَا عَنِ عِدَّةِ مَسَائلَ مَوضِعِ جَدَلٍ بينَهُ وبينَ أَهلِ العلمِ؛ لِلُجُوئِهِ لِلثَّوابتِ المَعْرفِيَّةِ، والاجتِهَادِ العَقْلِيّ في الاستِدْلالِ عَلَى صِحَّةِ مَذْهبِهِ التَّفْسِيرِيِّ؛ وَمِن ثَمَّ كَثُرَتْ إِشَارَتُهُ ـ في مَوَاضِعَ نجَحَ فِيها في إِقْناعِ غَيرِهِ بتَفْسِيرِ لَفظٍ، أَو كَشْفِ المَعْنَى المُرادِ لآيَاتِ الذِّكْرِ الحَكِيمِ.

---

١ - السّابقُ، ق:١/ ١٦٨.

٢ - يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق:١/ ١٦٩.

٣ - يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق:١/ ١٦٩. وللمزيدِ، يُرَاجَعُ، ق١: ٢٠٣،٢٠٢.

ومِن هَذِهِ المَوَاضِعِ قَولُهُ حِينَ فاوَضَهُ أَحَدُ الفُقَهَاءِ في قَولِهِ تَعَالَى مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ ﴿٦٩﴾﴾، فَأَخَذَ الفَقِيهُ يُجادِلُ بأَنَّ لونَ البَقَرَةِ أَسوَدُ، والأصفَرُ والأسوَدُ بِمَعْنًى، ويَعزُو تأْوِيلَهُ إلى تَفْسِيرَي: النَّقَّاشِ، والبَلَاذُرِيِّ؛ فأنكَرَ ابنُ الأثيرِ رأيَهُ؛ لأَنَّ الأصفرَ لا يَخْلُو مِن الدَّلالَةِ عَلَى الأسوَدِ مِن وَجهَينِ: الأَوَّلُ أَنَّهُ منَ الأَسماءِ المُتَباينةِ الَّتِي يَدُلُّ كُلٌّ مِنهَا عَلَى مُسَمًّى؛ كالإنْسَانِ والفرَسِ وغَيرِهما، والثَّانِي أَنَّهُ مِنَ الأسماءِ المُشْتَرَكَةِ الَّتِي يَدُلُّ كُلٌّ مِنهَا عَلَى مُسمَّيينِ اَو أَكْثَرَ، فَلا يجوزُ أنْ يَكُونَ منَ المُتَباينَةِ؛ فَيَراهُ مُتَجَاذِبًا بينَ لَونينِ؛ الأَوَّلُ: الزَّعفَرانيُّ الشَّكلِ، والثَّانِي المُظْلِمُ الشَّكلِ؛ وعَلَيهِ يَكُونُ منَ المُشْتَرَكَةِ، وإذا كَانَ هَكَذَا فلابدَّ منْ قَرِينَةٍ لهُ، تُخَصِّصُهُ بالزَّعْفرانيِّ دُونَ المظْلمِ؛ لأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ: (صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا)، والفَاقِعُ مِن صِفاتِ الزَّعْفرانيّ؛ إذْ ورَدَ للأَلوَانِ صفاتٌ، لكُلِّ منها صِفةٌ، فَيُقَالُ: وأَسوَدُ حَالِكٌ، وأَصْفرُ فاقِعٌ، ولم يُقَلْ: أَسوَدُ فاقِعٌ، ولا أَصْفَرُ حَالِكٌ؛ لِذَا فَلَمْ يَكُنْ لَونُ البَقَرةِ أَسْودَ، بل أصْفَرَ، فَلَمَّا أوضَحَ ذَلِكَ للفَقيهِ أَذْعَنَ إليهِ بالتَّسْلِيمِ[1].

واللَّافِتُ أَنَّهُ اعتمدَفِي تَفْسِيرِهِ،هُنَا، عَلَى الثَّوابتِ المُتَعَارَفِ عَلَيهَا، ولا يُنْكِرُها المُتَلَقِّي؛ فَحُجَّتُهُ أَنَّهُ(ورَدَ للأَلوَانِ صِفَاتٌ، لِكُلِّ مِنهَا صِفَةٌ)، تَكْشِفُ اعتِمَادَهُ في سَوقِ الأَدِلَّةِ عَلَى الثَّوابتِ المُتَعَارَفِ عليها، الَّتِي مِن شَأْنِهَا إقناعُ المُتَلَقِّي، ودَفْعُ الاعتِقَادِ الخَاطِئِ عَنهُ؛ ومِنْ ثمَّ كَانَ رَأيُهُ مُخَالِفًا لما وَرَدَ فِي تَفْسِيرَي: النَّقَّاشِ، والبَلَاذُرِيِّ اللَّذينِ استنَدَ إلَيهِما مَنْ يُجادِلُ ابْنَ الأَثِيرِ في هَذَا المَوضِعِ؛ الأَمرُ الذي يَكشِفُ بُعدًا مُهِمًّا في أَقْوَالِهِ التَّفْسِيريَّةِ؛ وَهُوَ عَدَمُ إذْعانِهِ لآرَاءِ المُتَقَدِّمِينَ دُونَ دِرَاسَةٍ وإعْمَالِ عَقْلٍ.

- **الرَّافِدُ الخَامِسُ: الذَّوقُ المَمْزُوجُ بالمَعْرِفَةِ:**

اِعتَمَدَ ابْنُ الأَثِيرِ في مَوَاضِعَ أُخْرَى عَلَى تَذَوُّقِهِ للفْظَةِ القُرْآنيَّةِ، واستِشْعَارِهِ لأَبْعَادِها الجَمَالِيَّةِ؛ فَقَدْ يُزَادُ إلَى اللَّفْظَةِ حَرْفٌ وَاحِدٌ يُؤَدِّي إلَى حُسْنِهَا وزِيَادَةِ بَهائِهَا، وَقَدْ مَثَّل لذَلِكَ بِقَولِهِ تَعَالَى فِي الحاقَّةِ:﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَٰبِيَهْ ﴿١٩﴾ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ﴿٢٠﴾﴾، ثُمَّ قَالَ:﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي

---

١ - يُرَاجَعُ، السَّابقُ، ق: ١/ ٥٢-٥٣.

مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴿٢٩﴾ ﴾ فَالأَصْلُ في أَلْفَاظِ: كِتَابِيَه، وحِسَابِيَه، ومَالِيَه، وسُلطانِيَه؛ بِإِضَافَةِ بِهَاءِ السَّكتِ إِلَيهَا اكتَسَبَتْ حُسْنًا مُضَافًا إِلَى حُسْنِها، كَمَا اِكْتَسَتْ لَبَاقَةً ولَطَافَةً [١].

ويُؤَكدُ ذَلِكَ بِمَا وَرَدَ فِي الشُّورَى: ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴿٢٣﴾ ﴾ فالمَوَدَّةُ هُنَا إِعْظَامٌ لأَكَابِرِهِم، يَشمَلُ أَصاغِرِهِم [٢].

وَيرَى في قولِهِ تَعالَى في المُدَّثِّرِ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنذِرْ ﴿٢﴾ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴿٥﴾ ﴾، أَنَّ الفَاءَ في(وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) فَاءُ العَطْفِ، لِوُرُودِها بَعدَ:(قُمْ فَأَنذِرْ)، ويُمَثِّلُ لِذلِكَ بِقَولِكَ: اِمْشِ فأَسرِعْ، وقُلْ فَأبلِغْ؛ فَلَمَّا ذُكِرَتْ بَعْدَ قَولِهِ:(قُمْ فَأَنذِرْ)حَسُنَ ذِكْرُها، فيمَا أتَى بعدها(وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ) [٣].

هكَذَا يَعْتَمِدُ الذَّوْقَ المَمْزُوجَ بالمَعرِفَةِ؛ كما في أَقْوَالِهِ التَّفْسِيرِيَّةِ حَولَ اِنتِقَالِ الأَلْفَاظِ مِنْ هَيئَةٍ إلى هَيئَةٍ، كنَقْلِها مَثَلًا مِن وَزنٍ منَ الأَوْزَانِ إلى آخرَ، وإِنْ كَانَتِ وَاحِدَةً، أو كنَقْلِها من صِيغَةِ الاسمِ إلى الفِعلِ، أو مِن صِيغَةِ الفِعلِ إلَى الاسمِ، أَو كَنَقلِهَا مِنَ المَاضِي إِلَى المُستَقْبِلِ، أَو مِن الوَاحِدِ إلى التَّثْنِيةِ، أو الجَمْعِ، أَو إِلَى النَّسَبِ، أَو غَيرِ ذَلِكَ؛ فَصَارَ قُبحُها حَسَنًا، وحُسْنُها قُبْحًا، وقدْ مَثَّل بآيَاتٍ؛كقَولِهِ تَعَالَى فِي الحِجرِ: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ ﴿٣﴾ ﴾؛ فَذَكَرَ أَنَّ لَفْظَةَ (وَذَرَ) لا تُستَعْمَلُ مَاضِيةً، بلْ عَلَى صِيغَةِ الأَمرِ فقَطْ؛ كَهَذَا المَوضِعِ.

ويَرَى في قَولِهِ تَعَالَى فِي المُدثِّرِ: ﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾ لَا تُبْقِى وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾ ﴾، أَنَّها لمْ تَرِدْ في القُرْآنِ إِلَّا عَلَى هَاتينِ الصِّيغَتينِ، وكذَلِكَ في فَصِيحِ الكَلَامِ غيرِ القُرْآنِ.

ويَرَى في قَولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ ص ﴿ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾ ﴾، وفِي الزُّمرِ ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢١﴾ ﴾، أنَّ لفظَ (اللُّبِّ) هُوَ العَقْلُ، لَا لَفْظَةَ (اللُّبِّ) الذي تحْتَ القِشْرِ، ولا تَحسُنُ في الاِسْتِعْمَالِ إِلَّا مَجْمُوعةً؛ ومِنْ ثَمَّ يَرَى أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الأَلْفَاظِ يُعْدَلُ عَنِ اِسْتِعْمَالها مِن غَيرِ دَلِيلٍ يَقُومُ عَلَى العُدُولِ

---

١ – يُرَاجَعُ، السَّابقُ، ق: ١/ ١٦٧–١٦٨.
٢ – يُرَاجَعُ، السَّابقُ، ق: ١/ ٢٢٣.
٣ – يُرَاجَعُ، السَّابقُ، ق:١/٣١٨.

عنها، ولا يُسْتَفْتَى في ذَلِكَ إلَّا الذَّوقُ السَّليمُ؛ لِأَنَّهُ مَوضِعٌ عَجِيبٌ لا يُعلَمُ كُنْهُ سِرِّهِ.

ويَرَى ذلكَ في جُموعِ كُوبٍ وإبْرِيقٍ؛ كَمَا في قَولِهِ تَعَالَى في الواقِعةِ: ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿١٨﴾ ﴾، فَقَدْ رُوعيَ في القُرْآنِ الجَمْعُ فيهما لا الإفْرَادُ؛ ولم تَرِدَ مُفْرَدَتينِ؛ فَمَعَ كَونِهما غَيرَ مُسْتقبحَينِ في إفْرَادِهما، فالجَمعُ فيهما أَحْسَنُ[1]، ومثلُها ما وردَ حولَ لَفْظَةِ (رَجَا) في قَولِهِ تَعَالَى في الحَاقَّةِ ﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا ۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴿١٧﴾ ﴾، فَلَمْ تُسْتَعْملْ مُوحَّدَةً، بلْ مَجْمُوعَةً؛ فَلَمَّا وَرَدَتْ مَجْمُوعَةً أُلْبِسَتْ ثَوبَ الحَسَنِ، الذي لَمْ يَكُنْ لَهَا في إفرادِها.

ويَرَى ذلكَ في إفرادِ لَفظِ الأَرْضِ؛ كما في سُورَةِ الطَّلَاقِ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴿١٢﴾ ﴾ ، فَلَمْ يَرِدْ في القُرْآنِ كُلِّهِ إلَّا مُفْرَدًا، وإذَا ذُكِرَ لَفْظُ السَّمَاءِ جَمْعًا جيءَ به مُفْرَدًا مَعَها في كُلِّ مَوَاضِعِ القُرْآنِ، ولما أُرِيدَ أنْ تَأتيَ جَمْعًا قِيلَ : ﴿ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [2]، ومِثْلُهَا إفرَادُ لَفْظِ(البُقْعَةِ)؛ كَقولِهِ تَعَالَى فِي القَصَصِ ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَـٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَـٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾ ﴾ فقدْ حَسُنَ إفرادُ بُقْعَةٍ عَنها جَمْعًا، وَيَرَى أَنَّها إنْ جَاءَتْ جَمْعًا فالأَوْلَى أَنْ تَأْتِي مضافةً[3].

ويَرَى في الوزنِ ما جاءَ في قولِهِ تَعَالَى فِي الرُّومِ:﴿كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾، وقولِهِ فِي القصصِ:﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ ﴾؛ أنَّ وزنَ (فَعِل) يَقَعُ الاِخْتِلَافُ في اِسمِ فَاعِلِهِ استِقْبَاحًا واستِحْسَانًا؛ لأَنَّ لهُ أَوْزَانًا ثَلَاثَةً؛ نحو (فَاعِل)، (فَعِلَ)، (فَعْلَان) ،كَمَا جَاءَ عَلَى وزنِه(فَرِحَ)، ولا يَحْسُنُ قَولُنَا: (فَارِح)، أَو (فَرحَان)،وإنْ جَازَا؛ لِذَا لَم تَرِدْ في القُرْآنِ إلَّا عَلَى (فَرِحَ) [4].

---

١ – يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق: ١/ ٢٩٧–٢٩٨.
٢ – يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق: ١/ ٢٩٩.
٣ – يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق: ١/ ٢٩٩.
٤ – يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق:١/ ٣٠٣.

وَقدْ يُظَنُّ أَنَّ ما جَاءَ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ تَكْرَارًا مُعَاظَلَةً ممَّا يُنْكرُ اِسْتِخْدَامُهُ ؛كَقولِهِ تَعَالَى فِي التَّوبَةِ:﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥﴾ ﴾ فَيدفَعُ اِبْنُ الأَثِيرِ هَذَا الظَّنَّ لِكَونِ الآيَةِ لَيسَ ممَّا يُنْكرُ؛ فإنَّهُ يُنْظَرُ فِيهَا إِلَى القَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ فإذا كَثُر صَارَ تعاظُلًا؛ لِثِقَلِهِ عَلَى النُّطْقِ، وتراكُبِهِ، ويرَى أنَّ ما يُفْصَلُ بينَهم بواوِ عَطفٍ يَقِلُّ ثِقلُهُ ممَّا لا يُفْصَلُ، وأَنَّ المنكرَ من ذَلِكَ ما جَاءَتْ أَلْفَاظُهُ مُكرَّرةً بِصِيغٍ وَاحِدةٍ كَعُقَدٍ متَّصلَةٍ؛ فَتَثْقِلُ النُّطقُ، ويُسْتَكْرهُ مَوقعُها في السَّمعِ، ولكِنَّها خارجُ هَذَا الحكم في الآيةِ؛ لِأَنَّهُ فُرِّقَ بينها بواوِ العطفِ، كَمَا لم يَرِدْ تكريرُ الصِّغَةُ الوَاحِدَةُ إلا في اثنتين؛ هما:(خُذُوهُم)، و(احْصُرُوهُم)؛ و أُضِيفَتِ الصِّيغَةُ الأُوْلَى إلى كَلَامٍ آخَرَ؛ هكَذَا ﴿ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ﴾، ولمْ تَأْتِ: (اِقْتلُوا المُشْرِكِينَ وَخُذُوهُم)، ثمَّ لما وردَتِ الصِّيغةُ الرَّابعَةُ أُضِيفَ كَلَامٌ إليها: ﴿وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾؛ فَلا جرَمَ أَلَّا تَأْتيَ الآيَةُ ثقيلةَ النُّطقِ، مَعَ تَكْرَارِ صِيغَةِ الأمرِ أربعَ مراتٍ؛ فَهَذِهِ أُمورٌ يجبُ أن يَنتبَهَ إليها المفسِّرُ [١].

وتتَّفِقُ عِنَايَتُهُ بالذَّوقِ، في المَضْمُونِ مَعَ ما أَورَدَهُ العَلَوِيُّ في (الطِّرازِ)؛حِيْنَ رَأَى التَّنَافُرَ لا يَرجعُ إلى تقَارُبِ مخَارجِ الحرُوفِ، أو تَباعُدِها، عَلَى نحو ما ذكرَ ابنُ سنانَ وغيرُهُ، بلْ مَرجعُ ذَلِكَ الذَّوقُ السَّلِيمُ والطَّبْعُ المُسْتَقِيمُ[٢].

والجدِيرُ بالذِّكرِ أنْ جَعلَ بعضُ البلاغيّينَ ضَوابطَ اللُّغَةِ مِعْيارًا مُوَازِيًا لِلذَّوقِ السَّلِيمِ والطَّبعِ المُسْتَقِيمِ؛ مُعَلِّلينَ ذَلِكَ بِأَنَّ الكَلِمَتَينِ قَدْ تتركَّبانِ مِنْ حُرُوفٍ وَاحِدَةٍ، وتَكُونُ إِحْدُاهما ثَقِيلَةً دُونَ الأُخْرَى، وَمَعَ ذَلِكَ لا يُمْكِنُ إِنْكَارُ ما لمخَارجِ الحُرُوفِ وَصفَاتِها، وهَيئَةِ تأليفِها في خفَّةِ الكَلِمَةِ وثِقَلِهَا[٣]، في الوقتِ الذي

---

١ – السّابقُ، ق:١/ ٣١٣.

٢ – يُرَاجَعُ، يحي بن حمزة العلويّ،" الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغةِ وعلومِ حقائقِ الإعجازِ"، تحقيق محمد شاهين، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م):٥٤.

٣ – يُرَاجَعُ، عبد المتعال الصَّعِيدِيّ، "بُغيةُ الإيضاحِ في عُلُوم البلَاغةِ"، (د.ط، القاهرة: مكتبة الآداب، د.ت):١ : ١٢.

ذَهبَ فيهِ آخَرُونَ أنَّ العبرَةَ لَيْسَتْ في كَثْرَةِ الحرُوفِ، إنَّما في نَوعيَّتِهَا[١]؛ إذْ إنَّ الطُّولَ قَدْ لا يَسْتَوجِبُ الثِّقَلَ، والدَّليلُ أنَّ هُناكَ نَماذِجَ أَدَبِيّةً جيِّدَةً، جَاءَتْ فيهَا الأَلْفَاظُ كَثِيرةُ الحرُوفِ، دُون أنْ يُسْتَشْعَرَ مَعَهَا الثِّقَلُ[٢].

ومِنْ ثَمَّ؛ فَيُطْلَبُ مِنَ المفسِّرِ أنْ يَكُونَ ذَا قُدْرةٍ عَلَى اِسْتِخْرَاجِ الجمَالِ وتَعليلِهِ، ولَنْ يتأتَّى لَهُ ذَلِكَ إلَّا إذا كَانَ ذَا ذَوقٍ سَليمٍ؛ فَيُؤَكِّدُ لَهُ ابْنُ عَاشُورٍ بِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَملِكَ الذَّوْقَ السَّلِيمَ، في كَلَامَ ربِّ العَالمينَ؛ حَتَّى يُطْلِعَهُ عَلَى ما مُرَادِهِ، ويَكْشِفُ لَهُ عَنْ وجوهِ إعْجازِهِ[٣]، كَمَا أكَّدَ عبدُ القَاهِرِ عَلَى أَهَمِّيَّةِ الذَّوقِ إلى جَانِبِ المعْرِفَةِ فَرأَى أَنَّ المفَسِّرَ إذَا صَادَفَ مَوْقِعًا مِمَّا ذكِرَ فَلَنْ يَجِدُ لَهُ قَبُولًا؛ إلَّا أَنْ يَكُونَ ذَا ذَوقٍ ومَعْرِفَةٍ[٤]؛ فلن يُجْدِي هُنا إلَّا الذَّوقُ السّليمُ، مَعَ طُولِ مُمارسَةٍ، وعِنايةٍ بإبْرَازِ الخصَائصِ الجَمَالِيّةِ، بِنَظَرٍ عَمِيقٍ، وشُعُورٍ رَقيقٍ[٥].

والذَّوق يقُودُ إلى الجَمَالِ، وحِينَما يَرْتَبِطُ الجمَالُ بالقُرْآنِ فَسَيَخْتلِفُ الأَمرُ؛ لأَنَّ كُلَّ لَفْظٍ فيهِ لهُ مَعْنًى مستقلٌّ بذاتِهِ، ذُو فَيضٍ نورانيٍّ، يَتضَافَرُ مَعَ غيرِهِ في جُمْلَتِهِ، فَيُكسِبُ بَعضُهُ بَعضًا جمالًا في الأُسْلُوبِ، كَمَا أَنَّ العِبارَاتِ يُكسِبُ بَعضُهَا بَعضًا أَيضًا[٦].

- **الرَّافِدُ السَّادِسُ: البَلَاغَةُ وَفُنُونُها الثَّلَاثَةُ:**

اِسْتَقَى اِبْنُ الأَثِيرِ مِنْ فُنونِ البَلَاغَةِ مَعِينًا خِصْبًا لأَقْوَالِهِ في تَفسيرِ آيَاتِ القُرْآنِ؛ حَفظَ لها خُصُوصِيَّتَها منَ الجَوانِبِ البلَاغيَّةِ الَّتِي تَجعَلُ القُرْآنَ ذَا

---

١ - يُرَاجَعُ، أحمد ياسوف،" جماليَّات المفردة القُرْآنِيَّة"، (دمشق، مكتبة سعد الدين، ١٩٨٧م): ١٨٩.

٢ - يُرَاجَعُ، محمد عبد المطلب، "جدلية الإفراد والتركيب في النّقد العربي القديم"، (ط١، القاهرة: أبو الهول للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م): ٩٧.

٣ - يُرَاجَعُ، ابن عاشور،" التحرير والتنوير ": ١٠٧.

٤ - يُرَاجَعُ، الجرجاني "أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن"، "دلائل الإعجاز في علم المعاني"تحقيق محمود شاكر أبوفهر، (ط٣، جدة: دار المدني،١٩٩٢م):٢٩١.

٥ - يُرَاجَعُ، فتحي عامر، "المعاني الثابتة في الأسلوب القُرْآنِيّ"، (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٦م): ١٩.

٦ - يُرَاجَعُ، عبد الجواد المحص، "الجمال في القرآن الكريم (مفهومه ومجالاته)، (القاهرة:د.ط، ٢٠٠٥م): ٣٢.

خُصُوصِيَّةٍ مُتَفَرِّدَةٍ عنْ فنُونِ القَولِ الأُخْرَى؛ مِمَّا يُفَسِّرُ رَفْضَهُ بعضَ الأَوْجُهِ الجَمَالِيَّةِ في آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ ومنها:

(أ) – التَّرصِيعُ:

جَدِيرٌ بالذِّكرِ أنَّ اِبْنَ الأَثِيرِ قدْ نَفَى وقُوعَ التَّرصيعِ في القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ لما هُو عليهِ مِن زيادَةِ التَّكلُّفِ؛ ومِن ثَمَّ رفَضَ قولَ مَنْ ذهَبَ إلى وُقُوعِهِ في القُرْآنِ؛ كما في قولِهِ تَعَالَى فِي الانفِطارِ:﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ ﴿١٤﴾ ﴾ فَيَرى أنَّ لَفْظَةَ (لَفِي) وَرَدَتْ في الفِقرتَينِ يُخالِفُ شَرْطَ التَّرصِيعِ، وَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنهُ[1].

(ب) – التَّجْنِيسُ:

يَرَى اِبْنُ الأَثِيرِ المَوضِعَ الوَحِيدَ الذي تَضمَّنَ التَّجنيس الحَقِيقِيّ قولَهُ تَعَالَى، فِي سُورَةِ الرُّومِ :﴿ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقۡسِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيۡرَ سَاعَةٖۚ كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤۡفَكُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ لأنَّهُ تتَسَاوَى حُرُوفُ أَلْفَاظِهِ في تَركيبِها وَوَزْنِها [2]، في حينِ عدَّدَ ستَّةَ أَصْنَافٍ؛ عَنْوَنَها بـِ (ما يُشْبِهُ التَّجْنِيسُ)؛ منها ما تَأتي الأَلْفَاظُ مُتَسَاوِيَةً فيهِ في الوَزْنِ، وتَختَلِفُ في التَّرْكِيبِ بحرفٍ وَاحِدٍ، ومَثَّل لهَا بِقَولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ القِيَامَةِ:﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾ ﴾ وكذَا فِي قولِهِ تَعَالَى فِي الأَنْعَامِ:﴿ وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ عَنۡهُ وَيَنۡـَٔوۡنَ عَنۡهُۖ ﴿٢٦﴾ ﴾، كذَا فِي قولِهِ تَعَالَى فِي غافرٍ :﴿ ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمۡ تَفۡرَحُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَبِمَا كُنتُمۡ تَمۡرَحُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾، كَمَا عَدَّ مِنَ المُشَبَّهِ بالتَّجْنِيسِ قولَهُ تَعَالَى فِي آلِ عِمرانَ:﴿ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۖ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ ،ورأى أنَّ لهَذَا الضّربِ حَلَاوةً، وعَلَيهِ رَونقٌ، وأُطلِقَ عَلَيهِ المَعْكُوسُ؛ نظرًا لأنَّ مؤلِّفَهُ يأتي بما كَانَ مُقَدّمًا في جُزءِ كَلَامِهِ الأَوَّل مُؤَخَّرًا في الثَّاني، وبِالعَكْسِ[3].

(ج) – اللُّزُومُ :

رفَضَ اِبْنُ الأَثِيرِ قَولَ مَنْ ذَهَبُوا إِلَى وقُوعِ اللُّزُومِ بَينَ لَفْظَتي (نَعِيمٍ وجَحِيمٍ) في قولِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الطُّورِ: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَعِيمٖ ﴿١٧﴾ فَٰكِهِينَ

---

١ – يُرَاجَعُ، ابن الأثير : المثل السائر، ق:١/ ٢٧٨.

٢ – يُرَاجَعُ، السّابقُ، ق:١/ ٢٦٣.

٣ – السّابقُ، ق:١/ ٢٧٤.

بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿١٨﴾﴾،وَاصِفًا مَنْ يَقَعُونَ في ذَلِكَ الموضِعِ بالجُهَّالِ؛ لأَنَّهُم يُدخِلُونَ فيهِ ما لَيسَ منهُ؛ مِمَّا لا يَدخُلُ في بابِهِ؛ إذِ الأَصْلُ فيهِ (نَعِمَ)، و(جَحَمَ)، واليَاءُ حَرْفُ مدٍّ ولِينٍ، لا يُعتَدُّ بِهَا [١].

ولَعلَّنَا نَتَحفَّظُ عَلَى وَصْفِ مُخَالِفِيهِ بالجُهَّالِ، إلَّا أنَّه يُمْكِنُ تَفْسِيرُ عِنَايَتِهِ بالقُرْآنِ الكَرِيمِ في ضَوءِ فَهْمِ الاتِّجاهِ العامِّ السَّائِدِ في مجالاتِ النَّقْدِ العَرَبِيِّ خِلَالَ القَرنينِ السَّادسِ والسَّابعِ الهجريّينِ؛ إذْ تُشِيرُ الأَدَبِيّات إلَى أَنَّ القُرْآنَ كَانَ المَثَلَ الفَنِّيَّ الأَعلَى والأَمْثَلَ الذي سَيطَرَ عَلَى مَفَاهِيمِ النُّقَّادِ، واستَحْوَذَ عَلَى اهتِمَامَاتِهم؛ بِحُسْبانِهِ أَعظمَ نَصٍّ في اللُّغَةِ العَربيَّةِ؛ ممَّا يَعْنِي سَيطرَةَ النَّظْرَةِ الأَفْلَاطُونِيَّةِ عَلَى مَقَاييسِ النَّقْدِ العَربيّ، وكَانَ الجمَالُ المُطْلَقُ مُتمَثِّلًا لدَيهِم في القُرْآنِ الكَرِيمِ[٢].

ومن ثَمَّ؛ فَيَتبيَّنُ أنَّ ما قدَّمهُ اِبْن الأَثِيرِ من وَقَفَاتٍ تَفْسِيريَّةٍ عِندَ آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، قدْ جَمَعَ فيهِ بينَ أَصْلينِ مِن أُصُولِ التَّفْسِيرِ، هُما :التَّفْسِيرُ عَلَى اللَّفْظِ، والتَّفْسِيرُ عَلَى المَعْنَى؛ والدَّليلُ عَلَى ذَلِكَ ما وَجَّههُ للأَلْفَاظِ مِن عِنايةٍ واهتِمامٍ بتَحديدِ شُروطِهَا وأَوْصَافِهَا من جَانِبٍ، بالإِضَافَةِ إلى الدِّقَّةِ الَّتِي كَانَ يتَحرَّاها في الوُقُوفِ عَلَى المَعْنَى الكُلِّي من جَانِبٍ آخَرَ؛ حَيْثُ كَانَ في بَعضِ المَوَاضِعِ لا يَتقَيَّدُ بِبَيَانِ المُفْرَدَاتِ اللُّغَويَّةِ، بَلْ يَذهَبُ المَعْنَى المُرادُ ولَو بأَلْفَاظٍ غَيرِ مُطَابقةٍ لأَلْفَاظِ الآيَةِ[٣].

كَمَا أنَّ أَقْوَالَ اِبْنِ الأَثِيرِ في آيَاتِ القُرْآنِ لمْ يَشُبْها الخَطَأُ الذي مَصْدَرُهُ الجَهْلُ أَوِ الهَوَى، بَلْ إنَّ ما قَدْ يُسْتَنْكَرُ مِنْ أَقْوَالِهِ إنَّما هُوَ اجتِهَادٌ قدْ يَكُونُ أَخْطَأَ فيهِ صَاحِبُهُ، أَو أَصَابَ؛ وفي الحَالَينِ هُوَ مَأْجُورٌ[٤].

---

١ – السّابقُ، ق:١/ ٢٩٠. وللمزيد من باب اللزوم – يُرَاجَعُ، ق :١/ ٢٩٠–٢٩١.

٢ – يُرَاجَعُ، محمد عبد المطلب، "اتجاهات النّقد خلال القرنين السادس والسابع الهجريين"، (ط١، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٤م):٨٠.

٣ – يُرَاجَعُ، ابن القيم، محمد بن أبي بن أيوب، "التبيان في أقسام القرآن "، (ط٤، القاهرة: دار عطاءات العلم، ١٤٤٠هـ):٥٠. والطيار، "التفسير اللغوي للقرآن الكريم:٦٥٥.

٤ – يُرَاجَعُ، محمد صالح، "اختلاف السَلف في التفسير بين التنظير والتطبيق"، (ط١، الرياض: دار ابن الجوزي، د.ت):٥١،٥٠.

الخاتمة:

تَوصَّلَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ إلى عدَدٍ منَ النَّتائجِ، التي يُمكِنُنَا إجمالُها في النِّقَاطِ الآتيَةِ:

– أَوَّلًا: أَمَاطَتِ اللِّثَامَ عَنْ بُعْدٍ جَدِيدٍ في كِتَابِ المَثَلِ السَّائِرِ؛ وَهُوَ البُعْدُ التَّفْسِيرِيِّ لآيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ؛ فبالرَّغْمِ مِنْ كونهِ كِتَابًا أَدَبِيًّا نقديًّا في المقامِ الأَوَّلِ، فَإِنَّهُ قدْ تضمَّنَ أَقْوَالًا تَفْسِيرِيَّةً مُتَنَوِّعَةً، لا تَقِلُّ أَهَمِّيَّةً عن نَظَائِرِها الوَارِدةِ في كتُبِ التَّفْسِيرِ.

– ثَانِيًا :أَثبتَتِ الدِّرَاسَةُ أنَّ الأَقْوَالَ التَّفْسِيرِيَّة الوَارِدةَ في كِتَابِ المَثَلِ السَّائِرِ، لمْ تكُنْ مُجرَّدَ آرَاءٍ مُتَنَاثِرةٍ، إنَّما كَانَتْ أَقْوَالًا أَسَّسَها صَاحِبُها وَفْقًا لمَنْهَجٍ تَنْظِيرِيٍّ، ذِي أَبْعَادٍ مُتَنَوِّعَةٍ مِنهَا اللُّغَويُّ، ومِنْهَا الجَمَالِيُّ، بالإِضَافَةِ إلى الرَّأْيِ العِلْمِيِّ النَّابِعِ عَنِ اجتِهَادٍ ذِي أُسُسٍ عِلْمِيَّةٍ راسِخَةٍ.

– ثَالِثًا :كشَفَتِ الدِّرَاسَةُ أنَّ لِابْنِ الأَثِيرِ مَنْهَجًا ذَا خَصَائِصَ مُتَمَيِّزَةٍ في تنَاوُلِ آيَاتِ القُرْآنِ الكَرِيمِ، وَهُوَ مَنْهَجٌ لهُ ضَوابطُهُ وأُصُولهُ وروافِدُهُ المُتَنَوِّعَةُ، وَهُوَ مَنْهَجٌ انطَلَقَ صَاحبهُ مِن مبدَأِ إِعْمالِ العَقلِ والذَّوقِ مَعًا في الوُصُولِ إلى مَعَانِي الآيَاتِ وأَبْعَادِها الجَمَالِيَّةِ، وقَدْ صَاغَ هَذَا المنْهَجُ في صُورةٍ بَدِيعِيَّةٍ، حَرَصَ فيها عَلَى البُعدِ الجَدَلِيِّ القائِمِ عَلَى الحِوَارِ الفِعلِيّ مَعَ المُتَلَقِّي الحَقِيقِيّ، أَوِ الحِوارِ الافتراضِيّ معَ المُتَلَقِّي الخارِجِيّ؛ هادفًا مِن هَذَا أو ذاكَ إقناعَ المُتَلَقِّي بأَقْوَالِهِ، وفقًا لحججٍ لُغوِيَّةٍ أَو جَمَالِيَّةٍ أو عَقْلِيَّةٍ.

– رَابِعًا :أَسفَرتِ الدِّرَاسَةُ عَنْ وُجُودِ سِتَّةِ أُسُسٍ تَنْظِيرِيَّةٍ، استقَى منها ابْنُ الأَثِيرِ أَقْوَالَهُ التَّفْسِيرِيَّةَ هيَ: التَّفريقُ بينَ التَّفْسِيرِ والتَّأْوِيلِ، وتَقْسِيمُ المَعْنَى إلى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، والتَّرجيحُ بينَ الحقيقَةِ والمَجَازِ، والتَّرجيحُ بينَ المَعْنَى التَّامِّ والمَعْنَى المُقدَّرِ، وكذَلِكَ تقسيمُ الأَلْفَاظِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، بالإِضَافَةِ إلى تَحدِيدِ الأَوْصَافِ والاشتراطاتِ الخَاصَّةِ بالأَلْفَاظِ.

– خَامِسًا: وَقَفَتِ الدِّرَاسَةُ عِندَ سِتَّةِ رَوَافِدَ رَئِيسَةً، شَكَّلتْ مُجتَمِعةً الرَّوَافِدَ الَّتِي مَثَّلتْ مَنهَلًا خِصْبًا لِابْنِ الأَثِيرِ؛ ليَدعمَ بها أَقْوَالَهُ التَّفْسِيرِيَّةَ، هَذِهِ الرَّوَافِدُ الخَمْسةُ هِيَ: القُرْآنُ الكَرِيمُ، والحَدِيثُ الشَّرِيفُ، والشِّعرُ العربيُّ، والاستدلالُ العَقْلِيُّ، والاجتهادُ، بالإِضَافَةِ إلى التَّذَوُّقِ المَمْزُوجِ بالمَعْرِفَةِ، والبَلَاغَةُ بفنُونها الثَّلَاثَةِ.

– سَادِسًا : تُعَدُّ الدِّرَاسَةُ الحَالِيَةُ نَواةً لمَشْرُوعٍ تَفْسِيرِيٍّ مُتَكَامِلِ الأَرْكَانِ في أَعْمَالِ اِبْن الأَثِيرِ عَامَّةً، ولَيسَ في كِتَابِ المَثَلِ السَّائِرِ فَحَسْبُ؛ لِسَببينِ، أَوَّلُهمَا: أَنَّ الدِّرَاسَةَ الحَالِيَةَ اِقتَصَرْتُ فيها عَلَى القِسْمِ الأَوَّلِ من كِتَابِ المَثَل السَّائِرِ فقَطْ، لِيَبقَى القِسْمُ الثَّاني زَاخِرًا بأَقْوَالٍ تَفْسِيرِيَّةٍ أُخْرَى، تَسْتَحِقُّ الدَّرْسَ والتَّحْلِيلَ، السَّببُ الثَّاني: أَنَّ كِتَابَ المَثَلِ السَّائِرِ قدْ تَضمَّنَ إحالاتٍ خارجيَّةً مُتَنَوِّعَةً للقَارِئ، حرَصَ فيها اِبْنُ الأَثِيرِ عَلَى توجيهِ القَارِئِ إلى مُؤَلَّفَاتٍ لَهُ، ذكرَ فيها أَقْوَالًا تَفْسِيرِيَّةً أُخْرَى؛ الأمرُ الذي يُؤَكِّدُ أَنَّ استِقصَاءَ الأَقْوَالِ التَّفْسِيرِيَّةِ في أَعمَالِ اِبْن الأَثِيرِ؛ يُسْفِرُ عَن تَفْسِيرٍ قُرْآنِيٍّ يثْرِي المَكْتَبَةَ القُرْآنيَّةَ التَّفْسِيرِيَّةَ.

– سَابِعًا : تُوَجِّهُ الدِّرَاسَةُ الحَالِيَةُ أَنظَارَ البَاحِثِينَ نَحوَ إعادَةِ قِرَاءَةِ تُراثِنَا الأَدَبِيِّ والنَّقْدِيِّ؛ بُغيَةَ استِكشَافِ ما في ثَنَاياهُ وطِيَّاتِهِ من الالتِّفَاتَاتِ التَّفْسِيرِيَّةِ القُرْآنيَّةِ، خَاصَّةً وأَنَّ تِلْكَ الالتِّفَاتَاتِ قدْ تلقَّفَهَا المُفَسِّرونَ أَنْفُسُهُم في كُتُبِ التَّفْسِيرِ، وكَانَتْ مَوضِعَ استِشْهَادٍ لدَيهِم؛ ممَّا يَعنِي أَنَّ إِعَادَةَ قِرَاءَةِ كُتُبِ التُّرَاثِ النَّقْدِيِّ والأَدَبِيّ سَتُسهِمُ في إثرَاءِ المَكْتَبَةِ القُرْآنيَّةِ التَّفْسِيرِيَّة.

– ثَامِنًا : أَثْبتَتِ الدِّرَاسَةُ أَنَّ اِبْن الأَثِيرِ لمْ يتقَيَّدْ في آرائِهِ وأَقْوَالِهِ التَّفْسِيرِيَّةِ بمنْ سَبقَهُ فَقطْ، إنَّما زَادَ علَيهِم بعضَ الجوانبِ الَّتِي لم تَنَلْ رِعَايَتَهم بالشَّكلِ الكافِي؛ والدَّليلُ أَنَّهُ يُعدُّ في طَلِيعَةِ العُلَمَاءِ الذين تنَاوَلُوا التَّطورَ الدَّلَالِيَّ للأَلْفَاظِ مِن جَانِبٍ، بالإضَافَةِ إِلَى عِنايَتِهِ بِالبُعْدَينِ الزَّمَانِيّ والمَكَانِيّ للأَلْفَاظِ.

ثَبْت المصادر والمراجع باللغة العربيّة:

- أَوَّلًا: المَصَادِرُ:
  - ابن الأثير،" المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر ". تحقيق أحمد الحوفي، بدوي طبانة (القاهرة، دار نهضة مصر، د.ت).
- ثانيًا المَرَاجِعُ:
  - – الأثير، "الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثورِ". تحقيق مصطفى جواد، وجميل سعيد. (د.ط، العراق: المجمع العلميّ العراقي، ١٩٦٥م).
  - الأثير، (الوشي المرقوم في حلّ المنظوم).تحقيق يحيى عبد العظيم، (القاهرة: هيئة قصور الثقافة، ٢٠٠٤م).
  - أحمد ياسوف،" جماليات المفردة القُرْآنِيَّة".(دمشق، مكتبة سعد الدين، ١٩٨٧م).
  - أسامة بن منقذ،" البديع في نقد الشعر". تحقيق أحمد بدوي، حامد عبد المجيد.(القاهرة: مصطفى الحلبي،١٩٦٠م).
  - الأندلسيّ، أبو حيان محمد بن يُوسفَ. "البحر المحيط". تحقيقُ عادل عبد الموجود.(ط١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٩٩٣م).
  - البستانيّ، بطرس. "أدباء العرب في الأعصر العباسية".(بيروت: دار الجيل، د.ت).
  - البوطي، محمد سعيد. "من روائع القرآن ". (ط١، دمشق: دار الفارابي، ١٩٧٠م).
  - الجاحظ، "البيان والتبيين". (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٤٨م).
  - الجرجاني "أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن". "دلائل الإعجاز في علم المعاني"تحقيق محمود شاكر أبوفهر. (ط٣، جدة: دار المدني،١٩٩٢م).
  - الحنبلي، ابن عماد."شذرات الذهبِ في أخبار من ذهبَ". (د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت).
  - الخفاجيّ، عبد الله بن سنان. "سر الفصاحة". تحقيق علي فودة. (ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤م).

- ابن خلكان، "وفيات الأعيانِ". تحقيق إحسان عباس. (ط١،بيروت: دار صادر، ١٩٧٧م).
- الدَّهلويّ،" الفوز الكبير في أصول التفسيرِ".(ط٢، القاهرة: دار الصحوة،١٤٠٧هـ).
- راضي، عبد الحكيم. "نظرية اللُّغَة في النّقد الأدبيّ". (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م).
- الزركَشيّ، بدر الدّينِ."البرهان في علوم القرآن".تحقيق أبو الفضل إبراهيم،(بيروت، دار الفكر، ١٩٨٠م).
- زيدان، جرجي. "تاريخ آداب اللُّغَة العربية". (د.ط، القاهرة: دار الهلال، د.ت).
- السَّايح، مديحة. "المنْهَجُ الأسلوبيّ في النّقد الأدبي في مصر"،(القاهرة: هيئة قصور الثقافةِ، ٢٠٠٣م).
- سلَّام، زغلول. "ابن الأثير وجهوده في النَّقْد". (ط١، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، د.ت).
- السيوطي، جلال الدين. "الإتقان في علوم القرآنِ".تحقيق مركز الدِّرَاسَات القُرْآنِيَّة بمجمع الملك. (السُّعودية: وزارة الشؤون الإسلامية.مجمع الملك فهد لطباعة المصحفِ،١٤٢٦هـ).
- السيوطي، جلال الدين. "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة".(د.ط،بيروت: دار الفكر،١٩٧٩م).
- شرَف، حفني. " الصُّور البديعيَّة بين النّظريَّة والتَّطبيق".(د.ط، بيروت: مطبعة الرسالة، ١٩٦٦م).
- الشّيخ، عبدُ الوَاحدِ. صناعة الكِتَابة عند ضياء الدين ابن الأثير.(ط١، الإسكندرية: مكتبة الإشعاع، ١٩٩٩م).
- صالح، محمد."اختلاف السلف في التفسير بين التنظير والتطبيقِ".(ط١،الرياض:دار ابن الجوزي، د.ت).
- الصعيدي، عبد المتعال."بغية الإيضاح في علوم البلاغة". (د.ط، القاهرة: مكتبة الآداب، د.ت).
- الطَّيَّار، مساعد. "فصول في أصول التَّفسير". (ط٢، الرياض: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ).

- عامر، فتحي. "المعاني الثابتة في الأسلوب القُرْآنِيّ". (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٧٦م).
- عبد الجليل، عبد القادر. "الأسلوبية وثلاثية الدوائر البلّاغِيَّة". (عمان: صفاء للنّشرِ،٢٠٠٢م).
- عبد المطلب، محمد. "اتجاهات النّقد خلال القرنين السَّادس والسَّابع الهجريَّين". (ط١، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٤م).
- عبد المطلب، محمد. "جدَليَّة الإفراد والتَّركيب في النَّقد العربيَ القديم". (ط١، القاهرة: أبو الهول للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م).
- العسكريّ، أبو هلال. "الصناعتين"، تحقيق مفيد قميحة. (بيروت: دار الكتب العلمية،١٩٨٩م).
- العك، خالد. "أصولُ التَّفسيرِ وقَوَاعِدِهِ".(ط٢،بيروت:دار النّفائس،١٩٨٦م).
- العلويّ، يحيي بن حمزة ."الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغةِ وعلومِ حقائقِ الإعجازِ".تحقيق محمد شاهين. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٥م).
- غريب، عبد العاطي. "البلاغة العربية بين النَّاقِدين الخالدين :عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي". (ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٣م).
- الفاخوري، حنا." الموجز في الأدب العربيّ وتاريخهِ". (ط٢، بيروت: دار الجيل،١٩٩١م).
- فرهود، السَّعديّ. "نصوص نقديَّةٌ لأعلامِ النّقّاد العربِ".(ط١،القاهرة:دارالطباعة المحمديَّة، ١٩٧٥م).
- ابن القيم، محمد بن أبي بن أيوب، "التبيان في أقسام القرآن "، (ط٤، القاهرة: دار عطاءات العلم، ١٤٤٠هـ).
- المتولي، صبري. "التفسير التَحْلِيلِيّ للقرآن الكريم:الأصول النّظرية والدِّراسة التطبيقية عَلَى سورةِ النّساءِ"(القاهرة: زهراء الشرق، ٢٠٠٩م).
- المحص، عبد الجواد. "الجمال في القرآن الكريم (مفهومه ومجالاته).(القاهرة:د.ط، ٢٠٠٥م).
- موسَى، عمر." الأدب في بلاد الشَّام". (ط١، بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٩م).

- ناصف، مصطفى " نظرية المعنى في النّقد العربي". (ط٢،بيروت،دار الأندلس، ١٩٨١م).

- ثَالِثًا: المَقَالاتُ والدَّوريَّاتُ:

- الحازميّ، العباس. "التَّفسِيرُ التَّحْلِيلِيّ: مفهومه، وضوابطه، وعناصره، ومصادره" مع دراسة تطبيقية عَلَى سورة الفاتحة، *مجلة كلية الدِّرَاسَات الإسلامَّية والعربية للبنات*، الإسكندريَّة، الأزهر،مج٢٩،ع٤، (٢٠١٣م):٥٤٣-٦٢٣.

- حامد، عبد الله." التفسير التَحْلِيلِيّ "دراسة تَحْلِيلِيَّة لقوله تعالى ﴿ ۞ قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴿٥٣﴾ ﴾ "مجلة كلية أصول الدين، الأزهر، الزقازيق، ع٢٣،(٢٠١١م):3231 – 3201 .

- العاكوب، عيسى. "جمالية المفردة القُرْآنِيَّة عند ابن الأثير "،(منشورات مجلة التراث العربي، العدد (٤٤)، (١يوليو ١٩٩١م):٣-٣٨.

- الفيصَل، سمر. "ابن الأثير الجزري وكِتَابه المثل السائرِ"، سلسلة :التراث العربي، العدد ٧٩، محرم، (١٤٢١هـ):٧٠-٧٦.

- المشهدانيّ، هاشم "التفسير التَحْلِيلِيّ" تعريفه وخطواته العملية"، مجلة مداد الآداب،الجامعة العراقية، كلية الآداب، عدد ٣ (٢٠١١م):٢٤٨-٢٦٤.

ثَبْت المصادر والمراجع باللغة الإنجليزيّة اللاتينيّة:

thabt almasadir walmarajie biallughat al'injlyzyt allatynyt:

- 'awwalan: almasadiru:

- abn al'athir," almuthal alssayr fi 'adab alkatib walshshaer ". tahqiq 'ahmad alhufi, badawi tabaana (alqahirata, dar nahdat masra, da.ta).

:thanyan almarajieu -

- -al'athir, "aljamie alkabir fi sinaeat almunazum min alkalam almnthwri". tahqiq mustafaa jawad, wajamil saeid. (du.ta, aleiraqi: almujmae alelmy aleiraqia, 1965ma).
- al'athir, (alwshi almuraqum fi hl almunazumu).tahqiq yahyaa eabd aleazimi, (alqahirati: hayyat qusur althaqafati, 2004ma.(
- 'ahmad yasuf," jamaliaat almufridat alqurania".(dimashqa, maktabat saed aldiyn, 1987mi).
- 'usamat bin munqidhin," albadie fi naqd alshaer". tahqiq 'ahmad badwi, hamid eabd almajid.(alqahirata: mustafaa alhalbi,1960mi).
- alandlsy, 'abu hayaan muhamad bin yusfa. "albahr almahita". thqyq eadil eabd almawjudi.(ta1, birut: dar alkutub alelmyat, 1993mu.(
- albstany, butras. "'udaba' alearab fi al'aesar aleabaasiati".(bayrut: dar aljili, di.t).
- albuti, muhamad saeid. "min rawayie alquran ". (ta1, dimashqa: dar alfarabi, 1970mi).
- aljahazi, "albayan waltabyini". (ta1, alqahirati: maktabat alkhanji, 1948ma).
- aljirjani "'abu bakr eabd alqahir bin eabd alrahman". "dalayil al'iiejaz fi eilm almueani"tahqiq mahmud shakir 'abufihr. (ta3, jidat: dar almadini,1992ma).
- alhanbali, abn eamad."shadharat aldhhb fi 'akhbar min dhhba". (du.ta, bayrut: dar alkutub aleilmiati, da.t).
- alkhfajy, eabd allh bin sanan. "sr alfasahati". tahqiq eali fudt. (t 2, alqahiratu: maktabat alkhanji, 1994ma).
- abin khalkan, "wfiat alaeyani". tahqiq 'iihsan eabaas. (t1,birut: dar sadir, 1977ma).
- alddahlwy," alfawz alkabir fi 'usul altfsyri".(ta2, alqahirata: dar alsahwati,1407h).
- radi, eabd alhakimi. "nzariat alllughat fi alnnqd aladby". (alqahiratu: maktabat alkhanji, 1980mu).
- alzrkashy, badr alddyni."albrhan fi eulum alqrani".tahqiq 'abu alfadl 'iibrahim,(bayrut, dar alfikri, 1980ma).
- zidan, jirji. "tarikh adab alllughat alearabiati". (du.ta, alqahirata: dar alhilali, da.t).

- alssayh, madihatun. "almnhaj alaslwby fi alnnqd al'adabii fi masar",(alqahirati: hayyat qusur althqafti, 2003ma).
- sllam, zighlula. "abn al'uthir wajuhuduh fi alnnaqd". (ta1, alqahirati: maktabat nahdat masra, da.ta).
- alsyuti, jalal aldiyn. "al'iitqan fi eulum alqrani".thqyq markaz alddirasat alquraniat bimajamae almulak. (alssuewdyt: wizarat alshuwuwn al'iislamiati.majamae almalik fahd litibaeat almshfi,1426h).
- alsyuti, jalal aldiyn. "baghiat alwueat fi tabaqat allughawiiyn walnnha".(d.t,byrwt: dar alfikri,1979ma).
- shraf, hifni. " alssur albdyeyat bayn alnnzryat walttatbyq".(d.t, bayrut: matbaeat alrisalati, 1966mi).
- alshshykh, ebd alwahdi. sinaeat alkitabt eind dia' aldiyn abn al'athir.(ta1, al'iiskandiriati: maktabat al'iisheaei, 1999ma.(
- salih, muhamad."aikhtilaf alsalaf fi altafsir bayn altanzir walttbyqi".(ta1,alrryad:dar aibn aljuzi, da.t).
- alsaeidii, eabd almutaeial."baghiat al'iidah fi eulum albalaghati". (du.ta, alqahirati: maktabat aladab, da.t.(
- alttayaar, musaeidu. "fusul fi 'usul alttafsyr". (ta2, alrayad: dar abn aljuzi, 1423h).
- eamir, fatahi. "almueani althaabitat fi al'uslub alqurani". (al'iiskandiriati: munsha'at almiearif, 1976ma).
- eabd aljalili, eabd alqadir. "al'uslubiat wathulathiat aldawayir albllaghia". (eman: safa' llnnshri,2002m).
- eabd almutalabi, muhamadu. "atijahat alnnqd khilal alqarnayn alssads walssabe alhjryayn". (ta1, bayrut: dar al'andils, 1984mi.(
- eabd almutalabi, muhamad. "jdalyat al'iifrad walttarkyb fi alnnaqd alerby alqadimi". (ta1, alqahirati: 'abu alhawl lilnashr waltawziei, 1995m).
- aleskry, 'abu hilal. "alsinaeatayni", tahqiq mufid qamihatun. (bayrut: dar alkutub aleilmiati,1989ma.(
- aleuka, khalidu. "aswl alttafsyr wqawaeidhi".(t2,byrwt:dar alnnfays,1986m).
-alelwy, yuhyi bin hamza ."alttraz almtdmmn li'asrar alblaght waeulum ihqayq al'iejazi".thqyq muhamad shahin. (ta1, bayrut: dar alkutub aleilmiati, 1995mu.(
- ghirib, eabd aleati. "albalaghat alearabiat bayn alnnaqidyn alkhalidin :eabd alqahir aljirjani waibn sinan alkhafajii". (ta1, bayrut: dar aljili, 1993mi).
- alfakhuri, hanaa." almawjaz fi al'adab alerby wtarykhhi". (tu2, birut: dar aljili,1991mi.
- firhud, alssaedy. "nusus nqdyat laelam alnnqqad alerbi".(t1,alqahrt:daraltbaet almhmdyat, 1975ma.(
- abn alqiami, muhamad bin 'abi bin 'ayuwba, "altibyan fi 'aqsam alquran ", (ta4, alqahirati: dar eata'at aleilmi, 1440h.(
- almatuli, sabri. "altafsir altahlili lilquraan alkarim:al'usul alnnzryt walddirast altatbiqiat ealaa surat alnnsa'i"(alqahirat: zahra' alsharqa, 2009ma).

- almuhasa, eabd aljawadi. "aljamal fi alquran alkarim (mafhumih wamajalatihi).(alqahratu:du.ta, 2005ma.(
- mwsaa, eumr." al'adab fi bilad alshsham". (ta1, bayrut: dar alfikr almaeasir, 1989ma).
- nasif, mustafaa " nazariat almueanaa fi alnnqd alearabii". (t2,biruta,dar al'andils, 1981ma).

-thalithan: almaqalat walddawryaatu:

- alhazmy, aleabaasi. "alttafsir altahlili: mafhumuhu, wadawabitihu, waeanasiruhu, wamasadiruhu" mae dirasat tatbiqiat ealaa surat alfatihati, majalat kuliyat alddirasat al'islammayt walearabiat lilbanati, al'iskndryat, al'azhuru,mji29,ea4, (2013m):543-623.
- hamid, eabd allah." altafsir altahlili "dirasat tahliliat liqawlih taealaa ch n h h h h h h ؤ ch "mujilat kuliyat 'usul aldiyn, al'azharu, alzaqaziq, ea23,(2011mi): 3201 - 3231.
- aleakub, eisaa. "jmaliat almufradat alquraniat eind abn al'uthayr ",(manshurat majalat alturath alearabii, aleadad (44), (1yulyu 1991m):3-38.
- alfysal, samar. "abn al'athir aljazarii wkitabh almuthal alsayri", silsilat :alturath alearabii, aleadad 79, muharam, (1421h):70-76.
- almshhdany, hashim "altafsir altahlili" taerifuh wakhatawatuh aleamaliatu", majalat madad aladiab,aljamieat aleiraqiati, kuliyat aladab, eadad 3 (2011m):248-264.